

معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران
دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة
١٨٤٣-١٨٤٨

د. جميل موسى النجار

استاذ مساعد

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

المخلص :

مرت العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران بحقب طويلة من التوتر ، نشبت خلالها حللوط طاحنة بين الدولتين إلا ان هذه العلاقات بدأت تشهد تحولات سلمية كبيرة منذ ان ابرمت بينها معاهدة أرضروم سنة ١٨٢٣ . وشرعت الدولتان بحل مشاكلهما منذ عقد تلك المعاهدة عن طريق المفاوضات . ولما كان إرث المشاكل بين الدولتين طويلاً ومعقداً فإن معاهدة ١٨٢٣ م لم تنجح في معالجة كل تلك المشاكل ، وفي مقدمتها مشكلتنا الحدود وتتنقل العشائر بين أراضي الدولتين . وسرعان ما ظهرت الحاجة لعقد معاهدة جديدة لاسيما وان ظروفاً ومتغيرات عديدة .. داخلية ودولية أظهرت حاجة لعقدها ، وقد تطرقت الدراسة التي بين ايدينا الى ذكر تلك الظروف والمتغيرات ، وحللت طبيعتها وابعادها ، وتناولت علاقات الدولتين خلال الحقبة التي اعقبت معاهدة ١٨٢٣ ، بغية التعرف على بواعث عقد معاهدة أرضروم (الثانية) سنة ١٨٤٧ ، ثم تناولت الدراسة في مبحث آخر المفاوضات التي افضت الى عقد معاهدة أرضروم الثانية والتي استمرت لحوالي اربع سنوات وانعكاس اجواء التوتر في العلاقات العثمانية الايرانية عليها ، والتي ازدادت توتراً بعد دخول قوات والي بغداد نجيب باشا الى مدينة كربلاء سنة ١٨٤٣ م ، دون اغفال لدراسة الدور الذي لعبته الوسيطتان خلال تلك المفاوضات ... بريطانيا وروسيا وهو دور كان يراعي مصالح كل دولة منهما بطبيعة الحال . وتناولت الدراسة في مبحث ثالث ، مواد معاهدة أرضروم الثانية والمشاكل التي اثارها العثمانيون حول بعض نصوص مواد هذه المعاهدة قبيل توقيعها والتي ساهم في حلها الوسيطان البريطاني والروسي حلاً لم يكن صالح انهاء مشاكل العثمانيين والايرانيين على المدى البعيد .

مقدمة:

تناولت هذه الدراسة معاهدة أرضروم التي عقدت بين الدولة العثمانية وإيران في ٣١ مايس سنة ١٨٤٧ ، وصادق عليها إيداناً بالبده في تنفيذ بنودها في ٢ آذار ١٨٤٨ . وقد دعيت هذه المعاهدة بمعاهدة أرضروم الثانية تمييزاً لها عن المعاهدة التي عقدت قبل ذلك بين الدولتين في مدينة أرضروم أيضاً في سنة ١٨٢٣ ، والتي أصبحت - بعد عقد الثانية - تعرف بمعاهدة أرضروم الأولى.

ولأن معاهدة أرضروم الثانية عقدت في حقبة تاريخية كانت تشهد فيها العلاقات العثمانية الايرانية تحولات كبيرة لم تكن دوافعها، فحسب، السياسة السلمية الجديدة التي بدأت الدولتان المتعاهدتان باتباعها إحداهما تجاه الأخرى بعد معاهدة أرضروم الأولى، ولا انعكاسات التطورات التنظيمية التي كانت تشهدها آنذاك كل دولة منهما، لاسيما الدولة العثمانية، في مجمل كيانها الداخلي وسياستها الخارجية، بل كانت تلك التحولات في تلك الحقبة الزمنية تتمثل أيضاً في المتغيرات التي

كانت تشهدها السياسة الدولية نتيجة لنمو الاقتصاد وتوسع التجارة العالمية، والكشف عن طرق جديدة للمواصلات، وانتشار وسائل نقل سريعة بفضل المحركات البخارية، وما ترتب على ذلك كله من تنام للمطامع الاستعمارية للدول الكبيرة. وفي مقدمتها بريطانيا وروسيا الدولتان الوسيطتان في معاهدة أرضروم الثانية.. نقول لأن معاهدة أرضروم الثانية عقدت في حقبة المتغيرات التاريخية تلك التي بلغت أوجها في أواسط القرن التاسع عشر، كان لا بد من عدم التوقف عند مضامينها، أو الاكتفاء بالتعرف على المشاكل التي عالجتها نصوصها من بين إرث رحم المشاكل العثمانية الإيرانية الولود، دون تجاوز ذلك إلى دراسة جوانب أخرى تتعلق ببواعث عقدها. وبطبيعة المفاوضات التي أفضت إلى إبرامها، وبالصعوبات والمفارقات التي رافقت عملية بلورة نصوصها، فضلاً عن مداخلات الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا، مما كان له تأثيراته السلبية عند التطبيق لاسيما فيما يتعلق بنصوص المواد الخاصة بتعيين الحدود وتنقل العشائر.

ومن ثم فقد جاءت دراستنا هذه لتناول كل تلك الجوانب، فتطرقنا أولاً إلى العلاقة بين الدولة العثمانية وإيران بعد معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت بين الدولتين سنة ١٨٢٣، فقد كانت هذه المعاهدة نقطة تحول كبرى في مسيرة تلك العلاقات، انتهت بعد عقدها الحروب الكبيرة بين الدولتين العثمانية والإيرانية التي استمرت لأكثر من ثلاثة قرون، وبدأت معها مرحلة جديدة سادتها غالباً أجواء من الهدوء والتفاهم، دون أن يعني ذلك انقطاع المشاكل التي كانت تصل أحياناً إلى حدّ حدوث هجمات عسكرية متبادلة، سببها غالباً التنازع على بعض المناطق والأراضي، والاختلاف على تعيين الحدود بين الدولتين، وتنقل بعض العشائر الكردية والعربية عبر أراضيها. وهو الأمر الذي أشر قصوراً واضحاً في معاهدة أرضروم الأولى، وبين وجود حاجة ملحة لإبرام معاهدة جديدة تعالج هذه المشاكل، فضلاً عن تطورات الأوضاع في الدولة العثمانية التي اقتضت التفاهم مع إيران لحل الخلافات معها بعد الاندحارات العثمانية أمام جيوش محمد علي باشا والي مصر، ووفاء السلطان محمود الثاني سنة ١٨٣٩. وقد تم الاتفاق بين الدولة العثمانية وإيران في أواخر سنة ١٨٤٢ على إجراء مفاوضات بينهما بوساطة بريطانيا وروسيا اللتين أقحمتا نفسيهما في خلافات عثمانية إيرانية قالتا أنهما معنيتان بحلها، للتوصل إلى مثل هذه المعاهدة. وعزز الشعور بالحاجة إلى عقد معاهدة جديدة بين الدولتين الشرخ الذي أحدثه في العلاقات بينهما اقتحام قوات والي بغداد نجيب باشا لمدينة كربلاء في مطلع سنة ١٨٤٣. ومن ثم كان لا بد لهذا المبحث أن يدرس تلك الظروف كيما يتيح فهماً أفضل لبواعث عقد معاهدة أرضروم الثانية، ولطبيعة الأجواء التي رافقت عملية المفاوضات التي أفضت إلى عقدها، وما عالجته من مشاكل عالقة بين الجانبين العثماني والإيراني.

وشهدت الظروف التي أجريت فيها المفاوضات على مدى ما يقرب من أربعة أعوام صعوبات عديدة نتيجة انعكاسات مشاهد التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية - وأخرها حادثة كربلاء التي وقعت قبل عقد أول جلسة للمفاوضات بحوالي خمسة أشهر - على أجواء المفاوضات، وشروط المتفاوضين ومطالبهم، فضلاً عن مداخلات الطرفين الوسيطين بريطانيا وروسيا التي كانت تحركها إلى حدّ بعيد طبيعة الحال مصالحتها الخاصة، وسواها من مؤثرات تطرق إلى ذكرها المبحث الثاني من هذه الدراسة بتفصيلات في المعلومات وتحليلات لمعطياتها استند إلى الوثائق والمصادر العثمانية والفارسية معاً.

وحينما بلورت أطراف مفاوضات أرضروم الأربعة مسودة معاهدة تتكفل بمعالجة كثير من مشاكل العلاقة بين الدولة العثمانية وإيران معالجة آنية، وتضع الأسس الكفيلة بحل بعضها الآخر في المستقبل، كمشكلة الحدود، طفت على السطح مشاكل جديدة تخص بعض نصوص المعاهدة المقترحة التي انتهت من وضعها الأطراف الأربعة في مدينة أرضروم. وقد عالج المبحث الثالث هذه المشاكل - فضلاً عن نصوص المعاهدة - التي تتمحور حول إيعاز الباب العالي لرئيس الوفد العثماني في أرضروم بالتوقف عن التوقيع على مسودة المعاهدة في اللحظة الأخيرة التي كانت

ستوقع عليها جميع الأطراف المتفاوضة، بسبب ما كان يراه من عدم وضوح بعض نصوص مسودة المعاهدة. بعد ذلك دخلت عملية التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في مداخل شابتها بعض الشبهات، ذلك أن الطرفين الوسيطيين فسرا للباب العالي بعض تلك النصوص، وتعهدا له بإنفاذها قبل أن يعلم بذلك الجانب الإيراني. وحينما عرضت تلك التفسيرات من قبل موظفي الخارجية العثمانية على السفير الإيراني الذي جاء إلى استانبول لتبادل نسخ المعاهدة، وطلب منه الموافقة عليها، أقرها دون استئذان حكومته التي لم توافق على عمله هذا بعد علمها به. وقد أوجد ذلك مناخاً ملائماً كيما يستمر شيء من التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية لمدة طويلة من الزمن بعد عقد معاهدة أرضروم الثانية، امتد إلى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى.

على أن تناول الدراسة التي بين أيدينا للأبعاد المتعددة التي تضمنتها مباحثها الرئيسة الثلاث التي سبق ذكرها، جاء لبلوغ هدف حاولت بلوغه، يتمثل في الكشف عن جوانب لم تستكمل الدراسات السابقة توضيحها في تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، وبخاصة ما كان منها باللغة العربية، وأن تضيف جديداً لهذا اللون من الدراسات التاريخية، لاسيما وأنه يتعلق بتاريخنا العراقي في العهد العثماني، الذي أضحى افتقاره واضحاً إلى مزيد من الدراسات. وجدير بالذكر أن هذه الدراسة هي حلقة في سلسلة دراسات عن تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران أنجز الباحث منها من قبل دراسة تختص بالحقبة ١٨٢٣-١٨٤٣، تلك العلاقات التي انعكست بشكل واضح على الأوضاع السياسية والاقتصادية لإيالات العراق العثمانية لأسباب عديدة في مقدمتها اشتراك هذه الإيالات بحدود طويلة مع إيران، وروابط الإيرانيين الروحية مع أهم تلك الإيالات، وهي إيالة بغداد.

من جانب آخر يتعلق بالمصادر، فإن محاولة الكشف عن الجوانب المتعددة الزاخرة بالحوادث والمداخلات والتعقيدات، مما قد يتيح تحقيق هدف إضافة جديد لدراسات تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، اقتضى، بطبيعة الحال، أن تعتمد هذه الدراسة على مصادر ووثائق عثمانية وفارسية، فضلاً عن مصادر أخرى أهمها كتاب ج. ج. لوريمر الموسوم بـ (دليل الخليج) الذي استند إلى الوثائق البريطانية، وأن تقارن ما جاء في هذه وتلك ببعضه، من معلومات وتحليلات وآراء لوجهتي النظر العثمانية والإيرانية المتقاطعة في كثير من الأحيان، بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية بشأنها، أو بالأحرى إلى ما يقرب منها، بما استطاع أن يلزم به الباحث نفسه من موضوعية ومنهجية علمية.

أولاً: علاقات الدولتين منذ معاهدة أرضروم (١٨٢٣) .. ملامح عامة

شهدت العلاقات العثمانية الإيرانية مرحلة جديدة سادتها أجواء من الهدوء والتفاهم بعد عقد معاهدة أرضروم في سنة ١٨٢٣ بين الدولة العثمانية والدولة القاجارية في إيران. إلا أن بعض الخلافات والمشاكل اليسيرة بدأت تظهر بين العثمانيين والإيرانيين بعد مرور بضع سنوات على عقد تلك المعاهدة. وكان من أهم تلك المشاكل شكوى الإيرانيين من قيام داود باشا والي بغداد (١٨١٦-١٨٣١) بفرض رسوم جديدة على الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، وعلى جثث الموتى التي يؤتى بها من إيران لتدفن في هذه العتبات^(١).

وتفاقت المشاكل بين الدولتين العثمانية والقاجارية منذ سنة ١٨٣٧، بعد أن اقتحمت في تلك السنة القوات العسكرية لوالي بغداد علي رضا باشا اللاظ (١٨٣١-١٨٤٢) مدينة المحمرة التي تدعي كل دولة منهما عانديتها لها^(٢). ولم تسفر الجهود الدبلوماسية التي بذلها الإيرانيون في سنة ١٨٣٨ للحصول على تعويض من العثمانيين عن الخسائر التي تسبب فيها هجوم اللاظ على المحمرة عن نتيجة تذكر^(٣)، ذلك أن العثمانيين كانوا يعدون المحمرة جزءاً من ممتلكاتهم. إلا أن العثمانيين حاولوا التخفيف من حدة نزاعهم مع الإيرانيين بعد هزيمتهم الكبيرة أمام محمد علي باشا

والي مصر سنة ١٨٣٩، فبعثوا بوفد إلى إيران سنة ١٨٤٠ للبحث عن حلول لمشاكلهم معها، ومنها موضوع المحمرة، ولم يتوصل الطرفان هذه المرة أيضاً إلى أية حلول عملية لتلك المشاكل^(٤). بادرت إيران بعد ذلك مباشرة باتخاذ بعض الإجراءات العسكرية ضد العثمانيين انتقاماً منهم لهجومهم على المحمرة وتشبثهم بعائدتها لهم، فهاجمت سنة ١٨٤٠ السلিমانية التي كانت تطالب بضمها لها، واجتاحت جيوشها منطقة عربستان واستعادت سيطرتها على المحمرة. واستعرض محمد شاه القاجاري (١٨٣٤-١٨٤٨) جيوشه على مقربة من حدود إيالة بغداد للتلويح بقدرته العسكرية على اقتحامها^(٥). واستمرت المناوشات العسكرية في منطقة السلیمانية بين الإيرانيين والعثمانيين طوال سنتي ١٨٤١ و ١٨٤٢^(٦). وحاول العثمانيون التخفيف من الضغط الإيراني على السلیمانية فدخلت فرقة من قواتهم الأراضي الإيرانية لمهاجمة مقر الوالي الإيراني في وادي أردلان^(٧)، إلا أن القوات الإيرانية تمكنت من التصدي لها ودحرها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة الصراع والتوتر بين الطرفين في منتصف عام ١٨٤٢^(٨).

وفي أواخر سنة ١٨٤٢ بلغت الخلافات بين العثمانيين والإيرانيين أوجها، وكان كل منهما يحمل لائحة من الاتهامات للآخر بخرق بنود المعاهدات السابقة التي وقعت بينهما وآخرها معاهدة أرضروم سنة ١٨٢٣، ولائحة من الشكاوى، وفي مقدمتها قضية إيواء اللاجئين السياسيين. فضلاً عن تدمير الإيرانيين المزمين من سوء معاملة مواطنيهم من التجار وزائري العتبات المقدسة من قبل السلطات العثمانية في العراق، وتدمير العثمانيين الذي لا يقل عنه مرارة من تدخل إيران في شؤون سنجق بابان (السلیمانية)^(٩). إلا أنه يمكن القول إن هناك قضيتين محوريتين كانت تدور في نطاقهما معظم خلافات الدولة العثمانية مع إيران حتى أواخر سنة ١٨٤٢، أولاهما: تنقل العشائر - الكردية في معظمها - بين أراضي الدولتين، وبخاصة ضمن امتدادات أراضي إيالتي بغداد والموصل مع الأراضي الإيرانية، وما كان يرافقه، في كثير من الأحيان من عمليات سلب وإخلال بالأمن يعقبها انسحاب نحو مكان الانطلاق (الأمن) الذي لا يستطيع الطرف المعتدى عليه ملاحقته لوقوعه في داخل أراضي الطرف الآخر. وثانيهما: مشاكل الحدود التي أغفلت تحديدها بشكل واضح آخر معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وإيران، هي معاهدة أرضروم سنة ١٨٢٣^(١٠).

فقد أشير في هذه المعاهدة، في بند (أساس)، إلى أن الحدود تبقى كما كانت عليه، دون ذكر أية تفصيلات أخرى، سوى ما ذكر في البند نفسه من أن تكون معاهدة سنة ١٧٤٦ (معاهدة نادر شاه) المبرمة بين الدولة العثمانية وإيران، نافذة المفعول^(١١). إلا أن معاهدة ١٧٤٦ لم تتضمن هي أيضاً تحديداً واضحاً للحدود بين الدولتين، عدا ذكرها أن تكون هذه الحدود كما عينتها المعاهدة الموقعة بينهما سنة ١٦٣٩ في زمن السلطان مراد الرابع دون تغيير^(١٢). وكانت تلك المعاهدة عينت بشكل مجمل الأراضي التابعة لكل من السلطان العثماني والشاه الصفوي، بدءاً من أقصى الشمال في وان وقارص، مروراً بشهرزور وبغداد والبصرة. إلا أن كثيراً من المناطق الفاصلة بين الدولتين، وأهمها تلك التي تقع في منطقتي عربستان (المحمرة) والسلیمانية، ظلت دون أن تحدد فيها الحدود بشكل واضح^(١٣)، وبقيت، مع أجزاء أخرى أقل منها أهمية، موضع نزاع بين الدولتين كان يتفاقم على مدى أكثر من قرنين، أي بين معاهدتي ١٦٣٩ و ١٨٤٧.

وعلى الرغم من أن معاهدة أرضروم التي عقدت سنة ١٨٢٣ بين الدولة العثمانية وإيران أنهت حالة من الصراعات العسكرية المتكررة بين الدولتين استمرت لأكثر من ثلاثة قرون، وكانت- أي المعاهدة - خطوة أولى لإقامة علاقات طبيعية أو شبه طبيعية بينهما، فإنها لم تحل مشكلة الحدود المزممة بين العثمانيين والإيرانيين، لاسيما حدود إيالة بغداد مع إيران، ولم تضع حلاً جذرياً كذلك لمشكلة تنقل العشائر بين أراضيها^(١٤)، ذلك أن ظروف عقد تلك المعاهدة تشير إلى أن إبرامها قد تم على عجل بغرض التوصل بسرعة إلى إنهاء حالة الحرب التي استمرت بين الدولتين طوال السنتين التي سبقت عقدها. ومن ثم فإن اتهامات كل دولة منهما للأخرى بالتجاوز على

حدودها قد استمرت بعد عقد معاهدة ١٨٢٣، وكذلك الاتهامات المتبادلة بإيواء إحداهما للعشائر التي تتسبب بأعمال السلب والإخلال بالأمن في أراضي الأخرى.

وكان لتعيين نجيب باشا (١٨٤٢-١٨٤٩) والياً لإيالة بغداد في منتصف سنة ١٨٤٢، أثر في ازدياد حالة الخلافات والتوتر بين الدولة العثمانية وإيران ووصولها إلى شفير الحرب، فقد تشددت إدارة إيالة بغداد في عهده، في إجراءاتها الإدارية وجباية الرسوم، مع التجار والزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة في العراق، والمارين منهم به في طريقهم إلى الديار المقدسة في الحجاز تشدداً بالغاً، وكانت تلك الإجراءات المتشددة التي وضعها نجيب باشا ذات طبيعة "تسمح بسوء الاستعمال"^(١٥) من قبل الموظفين القائمين على تطبيقها، مما لم يكن للحكومة المركزية في استانبول رغبة في حدوثه تجنباً لأية مشاكل جديدة مع الإيرانيين^(١٦).

كما أن المأوى الذي وفرته إيالة بغداد للشيخ ثامر السعدون الذي كان يحاول العودة لحكم المحمرة، والمطلوب من قبل الإيرانيين، والدعم الذي كان يلقاه هذا الشيخ من (متسلم) البصرة بإيعاز من نجيب باشا، أثار الإيرانيين ودفعهم إلى التأكيد على مطالبتهم بالسليمانية وتوسيع رقعة الأراضي التي كانوا يطالبون بها في إقليم عربستان لتصل إلى (القرنة)^(١٧). واشتدت حدة الخلافات لتصل إلى حالة التآهب للحرب بعد أن اقتحمت قوات نجيب باشا مدينة كربلاء في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٣ لاستخلاصها من أيدي المتمردين المعروفين بـ (اليارامزية) الذين استولوا عليها وتحكموا بشؤونها، وفرض سلطة إدارة إيالة بغداد المباشرة عليها، الأمر الذي دفع بريطانيا وروسيا إلى تكثيف جهودهما، التي كانت بدأت منذ سنة ١٨٣٩، للتقريب بين وجهات نظر الإيرانيين والعثمانيين، والتي أثمرت اتفاقاً، جرى قبل اقتحام كربلاء، على إجراء مفاوضات بين الجانبين في مدينة أرضروم في مطلع سنة ١٨٤٣ يحضرها ممثلون عن بريطانيا وروسيا لإيجاد حلول جذرية للمشاكل بين الدولة العثمانية وإيران، لاسيما مشكلة الحدود، بعد أن باتت جميع الأطراف مقتنعة بفشل معاهدة أرضروم المبرمة بين الدولتين سنة ١٨٢٣ في التوصل لمثل هذه الحلول^(١٨). إلا أن عملية الاقتحام العسكري لمدينة كربلاء أحر المفاوضات التي كان مقرراً إجراؤها في أرضروم حتى شهر مايس ١٨٤٣.

ثانياً: مفاوضات أرضروم ١٨٤٣-١٨٤٧ وانعكاس أجواء التوتر عليها

أدت الوساطة التي قامت بها، كما ذكرنا، بريطانيا وروسيا إلى موافقة الدولة العثمانية وإيران على إجراء مفاوضات بينهما في أرضروم في أوائل عام ١٨٤٣، يحضرها وفدان عن الدولتين الوسيطتين بغرض التوصل إلى معاهدة جديدة بين العثمانيين والإيرانيين تتلافى قصور المعاهدة التي أبرمت بينهما في أرضروم سنة ١٨٢٣، وتعالج خلافات الدولة العثمانية وإيران التي استعصى حلها من قبل، وفي مقدمتها مشكلة الحدود. وقد تزامن موعد عقد هذه المفاوضات مع اقتحام قوات والي بغداد نجيب باشا لمدينة كربلاء، مما أدى إلى عدم عقدها في الموعد المقرر لها لاستياء الإيرانيين الشديد من العمل الذي قام به نجيب باشا في كربلاء نظراً لقدسيتها المدينة ومكانتها الروحية السامية في نفوسهم، ولوجود جالية إيرانية كبيرة كانت تقيم في كربلاء آنذاك قدر عددها القنصل الإيراني في بغداد الملا عبد العزيز خان بعشرة آلاف مواطن إيراني^(١٩). فضلاً عن فشل إيران، ممثلة بالقنصل الملا عبد العزيز خان، في ثني نجيب باشا عن عزمه اقتحام المدينة بقواته العسكرية، أو حتى تأجيل اقتحامه لها ريثما يتم التوصل إلى حل سلمي ينهي سيطرة المتمردين اليارامزية عليها حفاظاً على حرمتها وصوناً لقدسيتها وأرواح مواطنيها والمقيمين فيها^(٢٠).

إن الحزن والأسى الذي عم أرجاء إيران جراء حادثة كربلاء، والغضب الذي تملك العاهل الإيراني محمد شاه القاجاري حينما علم بها^(٢١)، وما أعقب ذلك من تحشيدات عسكرية بدأتها إيران على حدودها مع الدولة العثمانية، وردت عليها الأخيرة بخطوات مماثلة^(٢٢)، في وقت كانت فيه

الدولتان تستعدان للجلوس إلى طاولة المفاوضات في أضرورم في محادثات رباعية تحضرها بريطانيا وروسيا بغية حل الخلافات القائمة بينهما.. دعى، ذلك كله، أن تطلب إيران، ومعها بريطانيا وروسيا، من الدولة العثمانية، في أوائل آذار ١٨٤٣، عقد مباحثات معها للوقوف على أسباب حادثة كربلاء، وما يمكن أن تفضي إليه تداعياتها^(٢٣). وجاءت مشاركة الدولتين الوسيطتين لإيران في طلبها إجراء مباحثات مع العثمانيين بشأن كربلاء ليس على خلفية وساطتهما بين إيران والدولة العثمانية فحسب، بل أيضاً على أساس كونهما معنيتين بشكل مباشر بحادثة كربلاء لسقوط عدد كبير من الضحايا الروس خلال عملية الاقتحام العسكري لكربلاء، وبعض القتلى من رعايا بريطانيا من الهنود^(٢٤).

وقد استجابت الدولة العثمانية لهذه الدعوة، إلا أنه يبدو أنها كانت راغبة في أن يبحث موضوع كربلاء في أضرورم ضمن المباحثات التي كان مقرراً إجراؤها من قبل مع الإيرانيين في هذه المدينة، الأمر الذي لم يكن موافقاً لرغبات الإيرانيين الذين كانوا يعدون حادثة كربلاء مشكلة كبرى تفوق في أهميتها وتداعياتها كل مشاكلهم الأخرى مع العثمانيين، ويريدون بحثها معهم بشكل مستقل. ومن ثم فقد عين الإيرانيون أحد دبلوماسيهم (الميرزا جعفر خان) لبحث مشكلة كربلاء فقط بحضور ممثلي بريطانيا وروسيا^(٢٥)، إلا أن الميرزا جعفر خان لم يكمل المهمة التي أنيطت به بسبب ما قيل عن عدم تمكنه من الوصول إلى أضرورم بعد خروجه من مدينة تبريز الإيرانية نتيجة لمرضه^(٢٦)، الأمر الذي يشير إلى تردد إيران في حضور مفاوضات اتفقت الأطراف الثلاثة الأخرى على إجرائها في أضرورم، فيما يبدو، لبحث مجمل الخلافات العثمانية الإيرانية، وليس مشكلة كربلاء فحسب.

على هذا الأساس يمكننا أن نفهم دواعي غياب إيران عن الاجتماع الذي عقدته في أضرورم الدول الثلاث: بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية في ١٨ آذار ١٨٤٣^(٢٧)، ليكون بداية للشروع في مفاوضات كان من المقرر - قبل حادثة كربلاء - إجراؤها في أضرورم بين العثمانيين والإيرانيين بمشاركة بريطانيا وروسيا، لإيجاد حلول لجميع المشاكل والخلافات التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية وإيران، دون قصرها على مشكلة كربلاء. وقد تناولت وفود الدول الثلاث في ذلك الاجتماع موضوع الاستعدادات للحرب، التي كانت قائمة على قدم وساق في إيران والدولة العثمانية معاً، والإجراءات التي يجب اتخاذها لنزع فتيل التوتر بين البلدين. وفي نطاق هذا التوجه حاول البريطانيون والروس، في الاجتماع نفسه، أن يهدئوا من مخاوف العثمانيين من هجوم تشنه إيران، ويؤكدوا لهم - ربما على أساس ضمانات حصلوا عليها من إيران - عدم وجود نوايا لدى إيران بمهاجمة الأراضي العثمانية^(٢٨).

غيرت إيران موقفها بعد ذلك، ربما نتيجة للضغوط البريطانية الروسية أو لإدراكها ضرورة حل خلافاتها المزمنة مع العثمانيين بعد أن خفت سورة غضبها لحادثة كربلاء، فحضر الوفد الإيراني الاجتماع (الرباعي) الأول الذي عقد في أضرورم في ١٥ مايس ١٨٤٣. وتألف هذا الوفد من عدد من الأعضاء، بينهم عدد من الكتاب والمترجمين، واصطحب معه نخبة من جيش منطقة أذربيجان الإيرانية، ليلبغ معهم عدد الإيرانيين الذين حضروا إلى أضرورم مائتي شخص، كان على رأسهم الميرزا تقي خان وزير النظام (الذي عرف بأمر كبير فيما بعد). وكان من بين أهم أعضاء الوفد: ميرزا أحمد خان رئيس الكتاب، وأحمد خان فرحاني، وجيراغ علي زكنه، وجان داود (مترجم)، وأمر مدفعية الجيش. وقد لاقى الوفد الإيراني ترحيباً حاراً عند دخوله الأراضي العثمانية، فقد بعث والي أضرورم أحد كبار ضباط الجيش العثماني على رأس خمسين فارساً لاستقباله، وطلب الوالي من رئيس الوفد بعد وصوله إلى مدينة أضرورم أن يحل ضيفاً شخصياً عليه طيلة مدة إقامته في المدينة فاعتذر منه، واعتذر أيضاً عن قبول مائتي ليرة ذهب أرسلها له كهدية في اليوم التالي^(٢٩).

أما الوفد العثماني، فقد تألف من أنور بيك رئيساً للوفد، ومن بكير باشا، وكامل أفندي (رئيساً للكتاب)، ورشدي باشا (مترجماً) وزاعم أغا (كتحدا= مساعد مترجم). وتشكل الوفد البريطاني من الكولونيل ويليامز، وروبرت كيرزون السكرتير الخاص للسفير البريطاني كانغ في العاصمة العثمانية، وجوزيف ديكسون، وزهراب، وجيمس ريدهاوس (مترجمين). وكان على رأس الوفد الروسي المسيو تيتوف، وضم في عضويته العقيد دانيس، وبرسفيركوف، وموفكين (كاتبين)^(٣٠). وقد خصصت الحكومة العثمانية منزلاً مستقلاً لإقامة أعضاء كل وفد من وفود الدول الثلاث المشاركة في مفاوضات أرضروم: إيران وبريطانيا وروسيا^(٣١).

وخلال مفاوضات أرضروم كانت الدولتان الوسيطتان.. بريطانيا وروسيا، تعدان أنفسهما معنيتين بشكل مباشر بموضوع توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، لاسيما بعد حادثة كربلاء التي قتل وفقد خلالها عدد من الرعايا الروس والبريطانيين. كما كانتا قلقتين من تحول التهديدات القائمة على الحدود إلى الحياة العامة، وذلك لأن أي صدام سيحدث في المنطقة كان من الممكن أن تتدخل فيه إنجلترا وروسيا^(٣٢) حفاظاً على مصالحهما بالدرجة الأولى، كما هو واضح، وعلى التوازنات الدولية - وهما طرفان رئيسان فيها - التي قد تتعرض للاختلال ليس في الإقليم الذي من المحتمل أن تنشب فيه الحرب بين العثمانيين والإيرانيين، بل وربما في أماكن أخرى.

ومن ثم نجد، في إطار هذا التقويم، أن المسيو تيتوف رئيس الوفد الروسي كان يرى خلال تلك المفاوضات أن العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران تعني كلاً من روسيا وبريطانيا لذلك فإنهما لن تقفا متفرجتين إزاء تأزمها^(٣٣). وعلى هذا الأساس، فقد توافقت كثير من المواقف البريطانية والروسية خلال المفاوضات، فكانت، مثلاً وجهات نظر الوفد البريطاني - يشاركه في ذلك الوفد الروسي - التي طرحت على طاولة مفاوضات أرضروم إزاء الاستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها كل من الدولة العثمانية وإيران خلال الأشهر الأولى من المفاوضات، تستند إلى رأي السفير البريطاني في استانبول، وهو أن إيران هي التي بدأت بتلك الاستعدادات، وأن العثمانيين اتخذوا موقفاً مماثلاً رداً على ذلك^(٣٤). وفي الوقت الذي عملت فيه الدبلوماسية البريطانية الروسية على تهدئة مخاوف العثمانيين من احتمال هجوم إيراني على الأراضي العثمانية^(٣٥)، أوضح الوفدان البريطاني والروسي خلال الجلسات الأولى لمفاوضات أرضروم للوفدين العثماني والإيراني أن لبريطانيا وروسيا اتفاقاً على أنهما سيحملان مسؤولية الحرب، إذا نشبت، على الطرف الذي يبدأ بالهجوم^(٣٦).

ويبدو أن الاتجاه للحفاظ على المصالح الخاصة كان يحدد في كثير من الأحيان مواقف كل من بريطانيا وروسيا، وتصرفاتهما إزاء القضايا والمواضيع التي تبحث على طاولة مفاوضات أرضروم. ومن ذلك ما أشارت إليه بعض التقارير من أن رئيس الوفد الروسي في المفاوضات كان يؤيد المطالب الإيرانية بالحصول على المحمرة والسليمانية لكي تعوض إيران عن مدينتي روان ونخجوان الإيرانيين اللتين استولت عليهما روسيا^(٣٧). أما بريطانيا، التي كانت مصالحها تتعاضم ونفوذها يتسع في العراق منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، فقد اهتمت بما طرح على طاولة مفاوضات أرضروم من مشاكل العثمانيين والإيرانيين التي كانت إيالات العراق العثمانية مسرحاً لها. وتمثل ذلك الاهتمام في قيام الحكومة البريطانية بتعيين مندوب خاص لها في إيالة بغداد مهمته متابعة شؤون الحدود مع إيران، وكان هذا المندوب في أول الأمر هو فارانت، الموظف في السفارة البريطانية في طهران الذي كان أرسل إلى بغداد للتحقيق في حادثة كربلاء، ثم كلف بمهمته الجديدة مع بداية مفاوضات أرضروم الرباعية في مايس ١٨٤٣، وبقي فيها حتى كانون الأول من تلك السنة. وأنيطت مهمة متابعة تطورات أوضاع حدود إيالة بغداد معه إيران بعد ذلك بالرائد تايلور الوكيل السياسي البريطاني في بغداد^(٣٨). كما أشارت بعض الوثائق العثمانية إلى أن بريطانيا كانت تؤيد إيران في مطالبتها بالمحمرة مقابل تعهد إيران بأن تجعل التجارة حرة في مينائها^(٣٩).

كانت حادثة كربلاء في مقدمة المواضيع التي بحثت خلال مفاوضات أرضروم الرباعية، وتسببت في صعوبات لسير المفاوضات خلال الجلسات الأولى^(٤٠). ويبدو أن بعض تلك الصعوبات كان ناجماً عن إصرار المفاوض العثماني على تبني روايات للحادثة تختلف، في كثير من تفصيلاتها وتحديدها لأسباب الحادثة وتقديراتها للخسائر التي تسببت فيها في الأرواح والأموال، عن الروايات الأخرى لاسيما الإيرانية منها. ومن الواضح أن التصور العثماني للحادثة جاء اعتماداً على تقرير المندوب العثماني للتحقيق في حادثة كربلاء نامق باشا، الذي اعتمد بدوره كلياً على ما جاء في تقرير سعد الله باشا^(٤١) القائد العسكري العثماني الذي اقترح كربلاء. وقد لاقت إيران بشأن موضوع كربلاء في تلك الجلسات تعاطفاً من الوفدين البريطاني والروسي. وقد بلغت إيران خلال المفاوضات في تقدير أضرار الإيرانيين من جراء حادثة كربلاء لاسيما في أعداد القتلى^(٤٢)، في محاولة، فيما يبدو، للحصول على أكبر قدر من المكاسب من العثمانيين.

وكانت المطالب الإيرانية في مفاوضات أرضروم بشأن كربلاء هي نفسها التي جاءت في المقترح الذي اتفق عليه السفيران البريطاني والروسي في استانبول لتقديمه إلى الحكومة العثمانية بغرض تسوية أزمة كربلاء عقب حدوثها مباشرة، والتي تتلخص في اعتذار الحكومة العثمانية وأسفها على ما حصل في كربلاء، وأنه حصل دون علمها ورضاهها، وأن تعيد تعمير ما تخرب من العتبات المقدسة، وأن يعامل سكان كربلاء وزوارها والمقيمون فيها معاملة عادلة ويحمون من أي اعتداء، وأن تعوض الحكومة العثمانية المتضررين من هؤلاء نتيجة الهجوم على كربلاء، وتهدد نجيب باشا بإقالته من وظيفته إذا كرر مثل تصرفه في كربلاء^(٤٣).

وقد استجاب الوفد العثماني لأهم هذه المطالب، ووعد بتنفيذها، فقد أوردت إحدى وثائق نظارة الخارجية العثمانية أن رئيس الوفد العثماني المفاوض في أرضروم أبلغ رئيس الوفد الإيراني بأن الحكومة العثمانية ستوجه اعتذاراً لحكومة إيران توضح فيه عدم رضاها عن العملية التي قامت بها القوات العسكرية لوالي بغداد في كربلاء، وأسفها لحدوثها، وأنها ستقوم بتقديم تعويضات مناسبة للمتضررين من جرائها^(٤٤). ويبدو أن بادرة الوفد العثماني الإيجابية هذه قد خففت من حدة التوتر الذي شهدته مفاوضات أرضروم في جلساتها الأولى، فاتجهت المفاوضات بعد ذلك نحو الانفراج، وتناولت القضايا والمشاكل الأخرى العالقة بين الدولتين الإيرانية والعثمانية وفي مقدمتها مشكلة الحدود، التي تمتد من الخليج جنوباً حتى أراضي سنجد بايزيد في إيالة أرضروم شرق الأناضول شمالاً، التي كانت تعدّ المشكلة الرئيسية المطروحة على طاولة المفاوضات^(٤٥).

فقد كانت مناطق عديدة تفصل بين الدولتين العثمانية والإيرانية لم ترسم حدودها بشكل واضح بسبب الإرث الطويل من الحروب بينهما، الذي يمتد إلى سنة ١٥١٤، وما كانت تتسبب فيه تلك الحروب من تجاوزات متبادلة على الأراضي والمدن. وقد تفاقمت مشكلة الحدود بعد اجتياح قوات والي بغداد علي رضا باشا للمحمرة سنة ١٨٣٧، والهجوم الإيراني على السليمانية سنة ١٨٤٠، وادعاءات كلا الدولتين بعائدية كل من المحمرة والسليمانية لها. إلا أن كل دولة منهما بدأت تشعر في الوقت نفسه بضرورة التوصل إلى حلول لمشاكل الحدود لاسيما حدود منطقتي السليمانية والمحمرة، وهي مشاكل لم تعالجها أحدث معاهدة عقدت بينهما في سنة ١٨٢٣، فاتجهتا منذ سنة ١٨٣٩، كما أشرنا من قبل، إلى حلها، وشجعهما على ذلك دخول بريطانيا وروسيا كوسيطين بينهما منذ ذلك التاريخ. ومن ثم، فإن كلاً من الدولة العثمانية وإيران ادعت، خلال مفاوضات أرضروم بعائدية المناطق المختلف عليها. وفي هذا الإطار طرحت الدولة العثمانية على مائدة المفاوضات ما كانت تراه من تجاوزات إيرانية على حدودها في بعض المناطق^(٤٦). أما إيران فقد طالبت خلال تلك المفاوضات بالمحمرة وزهاب وبعض المناطق الأخرى التابعة لإيالة بغداد. واستندت في مطالباتها هذه إلى أن معاهدة سنة ١٦٤٠ التي عقدت في زمن السلطان مراد الرابع قد أقرت بملكيتها لها. وكانت تصر على هذه المطالبة على الرغم من رفض المفاوض العثماني لها، وادعائه بفقدان دولته للنسخة الأصلية من المعاهدة. وقد حدا ذلك الإصرار الإيراني بالدولة العثمانية على استئناف

استعداداتها العسكرية لمواجهة أي احتمال بنشوب حرب مع إيران^(٤٧)، ومطالبة الإيرانيين بالانسحاب من المحمرة وزهاب معاً^(٤٨).

واستعرضت أيضاً كل من الدولة العثمانية وإيران على طاولة مفاوضات أرضروم جملة من مشاكلها مع الأخرى، ووجهة نظرها فيها، ومطالبها بشأنها. وكان في مقدمة تلك المشاكل تنقل بعض العشائر بين أراضي الدولتين، التي تعدّ مشكلة رئيسة أخرى تأتي في أهميتها بعد مشكلة الحدود. وكانت كل دولة منهما تدعي بتبعية بعض العشائر لها، فقد طالبت إيران خلال المفاوضات بإعادة بعض العشائر (الإيرانية) التي هاجرت إلى الأراضي العثمانية. إلا أن العثمانيين كانوا يرون أن أبناء معظم تلك العشائر من مواطنيهم. وطالبوا بأن تكون لهم، دون إيران، تبعية بعض العشائر الكردية والعربية، وأهمها: سنجابي والهاورمان والكهر والجاف والمحيسن ومنكور وبني لام. وطالبوا أيضاً بتحديد تبعية مجموعة من العشائر التي تقطن المنطق الحدودية بين الدولتين^(٤٩). جدير بالذكر أن بعض العشائر المتنقلة، أو مجموعات من أفرادها، كانت تتسبب بالإخلال بالأمن، وتقوم بالاعتداء على الممتلكات في كلا الدولتين لعدم تميزها بهوية معينة.. عثمانية أو إيرانية، فالواحدة منها حينما تقوم بمثل هذه الأعمال في دولة منهما تهرب إلى الأخرى للاحتباء بأراضيها، الأمر الذي يستوجب أن تكون تابعة رسمياً لإحدى الدولتين، لذلك كان من مطالب إيران في تلك المفاوضات أن تعاقب العشائر العثمانية التي تهاجم الأراضي الإيرانية^(٥٠).

وطالبت إيران في المفاوضات بتعويضات عن هجوم علي رضا باشا اللاظ على المحمرة سنة ١٨٣٧، وعن هجوم قامت به قوات عثمانية انطلقت من راوندوز على الأراضي الإيرانية، وعن الخسائر التي منى بها الإيرانيون من جراء الاقتحام العسكري لمدينة كربلاء. وبالمقابل طالب الوفد العثماني بأن تدفع إيران تعويضات عن الخسائر التي ألحقها بمنطقة السليمانية الهجمات الإيرانية المتتابة عليها لاسيما خلال السنوات الثلاث التي سبقت المفاوضات.

وكان لإيران خلال مفاوضات السنوات ١٨٤٣-١٨٤٧ التي تمخض عنها عقد معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ بينها وبين الدولة العثمانية قائمة طويلة من المطالب، أهمها:

- أن تمتنع الدولة العثمانية عن إيواء اللاجئين السياسيين الإيرانيين، ومعظمهم من الأسرى القاجارية الحاكمة الذين كانوا يتخذون من الأراضي العثمانية، لاسيما أراضي إيالة بغداد، قاعدة لمناهضة الحكومة الإيرانية. وتقوم بإعادة الموجودين منهم لديها إلى إيران.

- منح إيران الحق في الاشتراك مع الحكومة العثمانية في تعيين الحاكم (الباباني) على السليمانية.

- قيام الحكومة العثمانية بدفع المبالغ المتأخرة عن إيجار المراعي في الأراضي الإيرانية.

- رفع دعاوى الأحوال الشخصية، والدعاوى التجارية للقضايا التي تنشأ بين المواطنين العثمانيين والإيرانيين في الأراضي العثمانية إلى محاكم تأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية، وليس إلى المحاكم المدنية والتجارية التي بدأت الدولة العثمانية باستحداثها آنذاك، والتي كانت تعتمد القوانين الوضعية.

- أن تقوم الحكومة العثمانية بتقديم التسهيلات اللازمة للزوار والحجاج، وأن تلغي الزيادة في الضرائب والرسوم التي فرضت على الزوار الإيرانيين للعبات المقدسة في العراق، وعلى الجثث التي تأتي من إيران لتدفن فيها، وعلى الحجاج الإيرانيين الذين يقدون على الديار المقدسة في الحجاز. وأن تقوم أيضاً بإلغاء أية ضرائب ورسوم مستحدثة بهذا الشأن. وعليها كذلك أن تبقى الرسوم الكمركية البالغة ٤% من قيمة البضائع التي يجلبها التجار الإيرانيون إلى العراق دون زيادة، وذلك كما أقرتها المادة الثانية لمعاهدة أرضروم لسنة ١٨٢٣.

- أن تعامل السلطات العثمانية المقيمين الإيرانيين في البلاد العثمانية معاملة لائقة، ولا تفرق بينهم وبين المواطنين العثمانيين على أساس مذهبي، وتعمل على تسهيل إجراءات عقود الزواج بين هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

هؤلاء وأولئك.

-السماح لإيران بفتح قنصليات لها في أرجاء البلاد العثمانية، ومنح القناصل الذين يعينون فيها حق حماية الإيرانيين المقيمين في أراضي الدولة العثمانية. وهو الحق الذي كانت تمنحه الدولة العثمانية لقناصل الدول الأوروبية^(٥١).

جدير بالذكر أن والي بغداد نجيب باشا حينما علم بهذا الطلب الذي تقدم به الوفد الإيراني لمفاوضات أرضروم بادر إلى تحذير دولته من الاستجابة له، وطلب منها عدم السماح لإيران بفتح قنصليات لها في مدن إيالة بغداد، لأنه كان يرى أن هذا العمل سيرسخ النفوذ الإيراني في العراق، ويصبح بؤرة لمشاكل جديدة مع إيران^(٥٢).

وفي النطاق نفسه، أي الخشية من توسع النفوذ الإيراني في العراق، طرحت الدولة العثمانية على مائدة مفاوضات أرضروم في سنة ١٨٤٤ موضوع الأراضي والعقارات التي كان يمتلكها الإيرانيون المقيمون في إيالة بغداد، لاسيما في مدينتي كربلاء وبغداد، أو العثمانيون من ذوي الأصول الإيرانية. وأبدت في طرحها لهذا الموضوع أنها بصدد التخطيط لشراء هذه الأراضي والعقارات. ويبدو أن العثمانيين كانوا يخشون من توسع النفوذ الإيراني من جراء امتلاك هؤلاء وأولئك للأراضي والعقارات في إيالة بغداد، ومن احتمالات نشوء مشاكل جديدة من جراء ما قد ترتبه إيران لنفسها من حقوق على أساس هذه الملكية. ويبدو أن المفاوضات العثماني صرف النظر عن هذا الموضوع بعد أن استمزع رأي والي بغداد نجيب باشا فيه. وكان نجيب باشا يرى أن خزينة إيالة بغداد لا تتمكن من رصد المبالغ اللازمة لشراء تلك الأراضي والعقارات، وكتب لذلك إلى ناظر المالية موضحاً له صعوبة تنفيذ عملية الشراء أو استحالتها، خاصة وأن إدارة الإيالة بصدد صرف تعويضات لمتضرري حادثة كربلاء، فضلاً عن أن الحادثة نفسها كانت قد أرهقت خزينة الإيالة. كما كان نجيب باشا يخشى من أن شراء أراضي الإيرانيين وعقاراتهم قد يؤخر موضوع تحسين العلاقات مع إيران، وعقد معاهدة معها لاسيما بعد التوتر الكبير الذي حدث بينها وبين الدولة العثمانية بعد عملية كربلاء^(٥٣).

من جانب آخر، فقد تسببت عدة عوامل في أن تستغرق مفاوضات أرضروم مدة طويلة، منها ما يتعلق بضعف ثقة بعض الأطراف أحياناً ببعضها الآخر، بما فيها الطرفان الوسيطان. ومنها ما يختص بمركزية عملية التفاوض، والاعتماد على المعلومات التي ينتظر المفاوضات، العثماني خاصة، وصولها إليه في أرضروم. وكان من ذلك، على سبيل المثال، تشكيك أنور بيك رئيس الوفد العثماني في المفاوضات بنوايا رئيس الوفد الروسي تيتوف، الأمر الذي يؤدي، وأمثاله بطبيعة الحال، إلى تباطؤ وتيرة سير المفاوضات، وإضفاء جو من عدم الثقة عليها. فقد كتب أنور بيك إلى نظارة الخارجية في استانبول رسالة يذكر فيها أنه توصل من خلال لقاءاته برئيسي الوفدين الروسي والإيراني إلى أن روسيا تدفع باتجاه حصول إيران على المحمرة والسلیمانانية من الدولة العثمانية، وذلك لكي تُعوض إيران عن روان ونخجوان اللتين انتزعتها روسيا من أيدي الإيرانيين^(٥٤).

وفي إطار مركزية القرار، واعتماد عملية التفاوض على المعلومات التي تزود بها الصدارة العظمى في استانبول من مصادر عديدة، كيما تتم في ضوئها عملية اتخاذ القرار المناسب، كانت الصدارة تتلقى مثل هذه المعلومات من جهات عديدة، في مقدمتها نظارة الخارجية، ومن والي بغداد، والقنصلية العثمانية في مدينة تبريز الإيرانية، ومن رئيس وأعضاء الوفد العثماني المفاوضات في أرضروم^(٥٥). وكانت الصدارة بدورها تنظم باستمرار (مطالعات) إلى السلطان العثماني لإعلامه بوضع عملية مفاوضات أرضروم، وطلب رأيه أحياناً فيما يجب اتخاذه من إجراءات لاسيما في المواضيع المهمة^(٥٦).

أما فيما يتعلق بالوفد الإيراني المفاوضات، فيبدو أن رئيسه الميرزا تقي خان وزير النظام كان أقل اعتماداً، وبشكل ملحوظ، في اتخاذ قراراته على العاصمة طهران، من اعتماد زميله العثماني على عاصمته. ويرجع ذلك إلى حنكة الميرزا تقي خان وكفاءته^(٥٧)، واعتماد العاهل الإيراني محمد

شاه عليه^(٥٨). إلا أن ذلك لا يعني في الوقت نفسه أن رئيس الوفد الإيراني المفاوض لم تكن له مراسلات مع العاصمة طهران، ومع العاهل الإيراني نفسه، كان يتلقى خلالها توجيهات هذا الأخير بشأن المطالب الإيرانية وسير المفاوضات^(٥٩). وبهذا الصدد أيضاً، كان محمد خان القائم بالأعمال الإيراني في استانبول يتبادل المعلومات والأفكار، قبيل اشتراك إيران في المفاوضات في مايس ١٨٤٣، مع الملا عبد العزيز خان القائم بالأعمال الإيراني في بغداد بشأن ما يجب أن تتناوله المفاوضات المقرر إجراؤها في أرضروم من مشاكل كثيرة عالقة بين إيران والدولة العثمانية، وفي مقدمتها آنذاك حادثة كربلاء، التي كانت أصدائها لا تزال تتردد بين الإيرانيين على مختلف الصعد لقرب العهد بها^(٦٠).

من جانب آخر، يتعلق بتطور الخلافات والمشاكل بين الدولة العثمانية وإيران خلال السنوات التي استغرقتها مفاوضات أرضروم (١٨٤٣-١٨٤٧)، يمكن القول إن طبيعة سير تلك المفاوضات، والمشاتبات التي كانت تحدث خلالها بين الوفدين العثماني والإيراني، كانت تترجم إلى وقائع على الأرض فتتفاقم معها المشاكل وحالة الخلاف، أو تتأثر المفاوضات أحياناً بما يستجد من خلافات على أرض الواقع بين العثمانيين والإيرانيين، فتتلكأ وتيرة سيرها وتتفاقم صعوباتها. وهكذا نجد أن إصرار إيران على مطالباتها بالمحمره وزهاب منذ بداية المفاوضات انعكس على الوضع المتوتر في مناطق الحدود بينها وبين الدولة العثمانية، فزاده توتراً. وعلى الرغم من أن حرباً، بمعنى الحرب، لم تقع بين الدولتين طوال سنوات مفاوضات أرضروم، فإن مواجهات عسكرية محدودة نشبت في أواخر سنة ١٨٤٣ بينهما في بعض القرى القريبة من الحدود^(٦١).

كما كانت هناك تداعيات أخرى لتشدد إيران في موضوع المحمره، فقد بادر العثمانيون في سنة ١٨٤٦ إلى وضع سفينة عسكرية في مصب نهر قارون في شط العرب لمنع السفن التجارية المتجهة إلى ميناء المحمره من بلوغ هدفها، وإرغامها على الذهاب إلى ميناء البصرة لدفع الرسوم الكمركية على بضائعها قبل السماح لها بالوصول إلى المحمره. ولعل العثمانيين كانوا يستهدفون من وراء هذا العمل تحقيق أمرين مهمين بالنسبة لهم.. أولهما: إنعاش ميناء البصرة بعد أن اضمحلت التجارة فيه بسبب تحول جزء كبير من تجارة المنطقة إلى ميناء المحمره. وثانيهما: محاولة فرض نوع من السلطة على ميناء المحمره لإثبات حقوق الدولة العثمانية فيه، في مواجهة المطالبات الإيرانية به. على أن الاحتجاج الإيراني الشديد على وجود هذه السفينة، والدعم الذي تلقته إيران من بريطانيا، دفع والي بغداد إلى سحبها نحو ميناء البصرة^(٦٢) لنزع فتيل هذه الأزمة مع إيران، فيما يبدو، لاسيما وأن مفاوضات أرضروم، التي شارفت على نهايتها آنذاك، كانت تشير اتجاهاتها إلى أن المحمره ستكون تابعة لإيران.

وفي الإطار نفسه، استمرت خلال حقبة المفاوضات مشكلة تنقل بعض العشائر، لاسيما الكردية منها، بين الأراضي العثمانية والإيرانية، وما كان يصاحبها أحياناً من عمليات تسليب وإخلال بالأمن، لتلقي بظلالها القائمة على أجواء المفاوضات. فمع بدايات مفاوضات أرضروم في مايس ١٨٤٣، وحرص الجانبين العثماني والإيراني آنذاك على تجنب أية مشكلة قد تعرقل مسيرتها بغية إنهاء المشاكل بينهما والحيلولة دون تفاقمها، أقدمت بعض العشائر على القيام بأعمال من طبيعتها زيادة التوتر بين العثمانيين والإيرانيين، فقد أشارت التقارير البريطانية إلى أن والي بغداد نجيب باشا أبلغ الرائد فارانت، الذي عين كما ذكرنا من قبل مندوباً خاصاً لبريطانيا في بغداد لمتابعة شؤون الحدود، بأنه على الرغم من التدابير التي اتخذها لمنع التجاوزات العشائرية " فإن قسماً من قبيلة جاف الكبيرة القاطنة في السليمانية قامت بغارات مفاجئة داخل أراضي إيران وسلبت القبائل هناك"^(٦٣). وذكر له أيضاً بأنه كتب إلى حاكم السليمانية يطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الأعمال. وقام فارانت، بحكم طبيعة الوظيفة التي انتدب لها، بإرسال رسالة إلى كل من حاكم السليمانية وحاكم مدينة سنه الإيراني، عن طريق القنصل الإيراني في بغداد، "

أبدى .. رغبته إليهما بمحافظه الرعايا الأكراد على الأمن والنظام، لكن هذه المحاولة لم تجد نفعاً" (٦٤)

أما بالنسبة لمشكلة تنقل العشائر وعدم تحديد هويتها، ومطالبة الدولة العثمانية، التي أشرنا إليها من قبل، بأن تُحصر تبعية بعض العشائر الكردية والعربية بها، كتب، في كانون الأول ١٨٤٣، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد إدوارد تايلور، الذي تولى المهمة التي كان يقوم بها فارانت وهي متابعة شؤون الحدود، في تقرير له إلى مراجعه ذكر فيه " بأن قسماً من قبيلة جاف التي هاجرت إلى إيران قد رجعت باختيارها إلى تركيا [الدولة العثمانية] فأزالت بذلك ثقلها هاماً، لأن الحكومة التركية [العثمانية] كانت قد طالبت بتسليمها إياها فرفضت الحكومة الإيرانية طلبها" (٦٥). ويقول تايلور في التقرير نفسه: " استمرت القبائل الكردية في ارتكاب أعمال نهب طفيفة على الحدود لم ينتج عنها عواقب خطيرة" (٦٦).

ويبدو أن الوضع المتوتر على الحدود العثمانية الإيرانية ظل قائماً إلى قبيل إبرام معاهدة أضرورم الثانية سنة ١٨٤٧، بسبب المشاكل التي كانت تنجم عن تجاوزات بعض العشائر وتنقلاتها بين أراضي الدولتين العثمانية والإيرانية. ففي آذار سنة ١٨٤٧ أشار، أيضاً، تقرير الوكيل السياسي البريطاني في بغداد هنري رولنسون، إلى أن العشائر القاطنة على الجانب الإيراني من الحدود كانت تقوم بـ " اعتداءات وأعمال سلب بالجملة وخسارة في الأرواح، أصبحت تتكرر في كل يوم" (٦٧)، وذلك بسبب غياب أية سلطة رادعة لها. واقترح رولنسون، بوصفه مكلفاً بمهمة خاصة - عدا عن وظيفته الأساسية - هي متابعة شؤون الحدود مع الوفد البريطاني المشارك في مفاوضات أضرورم، القيام بعمل عسكري واسع النطاق لردع العشائر المتجاوزة وإعادة الأمر والنظام إلى مناطق الحدود. وبأدر هو إلى إقناع الحكومة الإيرانية، عن طريق البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران، بإرسال قوة عسكرية للإشراف على أمر الحدود، ومنع تجاوزات العشائر التي تنطلق من داخل الأراضي الإيرانية. وطلب في الوقت نفسه من والي بغداد نجيب باشا أن يرسل موفداً من قبله بالتعاون مع الإيرانيين بهذا الشأن، إلا أن نجيب باشا امتنع عن الاستجابة له لعدم ثقته، كما ذكر في رسالة بعثها إلى رولنسون، بنوايا الإيرانيين، إلا إذا ضمن رولنسون التوصل إلى نتيجة معهم تكفل وقف الاعتداءات التي تأتي من داخل أراضيهم، وطلب منه أن يبعث بترجمة الرسالة إلى استانبول وطهران " لكن الرسالة ترجمت للحكومة الإيرانية بلهجة عدائية بحيث صارت تدل على أن طلب إيفاد ممثل تركي [عثماني] إلى الحدود قد رفض" (٦٨).

أما فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى بين العثمانيين والإيرانيين خلال سنوات مفاوضات أضرورم، عدا مشاكل الحدود وتنقل العشائر وتجاوزات بعضها، فكان أهمها شكاوى إيران من تعامل غير طبيعي لمواطنيها في البلاد العثمانية. فقد ألزم الإيرانيون الراغبون بدخول الأراضي العثمانية في سنة ١٨٤٦ بحمل جوازات سفر - لأول مرة - بصفتهم أجانب كالأوروبيين، وفرضت على حجاجهم الذهابين إلى الديار المقدسة في الحجاز ضرائب جديدة. وزيدت الرسوم الكمركية على البضائع التجارية الإيرانية الواردة للبلاد العثمانية، وكذلك رسوم دفن الموتى الإيرانيين في كربلاء والنجف، واستحدثت رسوم دفن في أماكن لم تكن السلطات العثمانية تستوفي عنها رسوماً من قبل. وضوعفت الرسوم والضرائب الأخرى مثل ضرائب عبور الجسور. وكان الزائرون الإيرانيون للعتبات المقدسة في العراق لا يلقون من السلطات العثمانية أية حماية من اعتداءات السراق وقاطعي الطرق مقابل الضرائب والرسوم التي كانت تستوفيها تلك السلطات، وكذلك الحجاج الإيرانيون الذهابون إلى الديار المقدسة في الحجاز، مما كان يؤدي إلى اضطراب الإيرانيين إلى التوقف عن تأدية فريضة الحج في بعض السنين (٦٩). ويبدو أن بعض شكاوى الإيرانيين هذه كان مبالغاً فيها، ولا تستند إلى أدلة واضحة (٧٠). وربما كان لذلك علاقة بدعم موقف المفاوضات الإيراني في أضرورم، ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المكاسب من العثمانيين.

ومن ذلك كله يتضح أن الإرث الكبير والمعقد من الخلافات والمشاكل بين العثمانيين والإيرانيين، واستمرار مشاكلهما حتى خلال المفاوضات التي كانت تدور بينهما في مدينة أرضروم، أطال المدة التي استغرقتها هذه المفاوضات لتصل إلى حوالي أربع سنوات. وقد عقدت خلال المفاوضات (الرباعية) تلك، التي بدأت جلستها الأولى كما ذكرنا من قبل في ١٥ مايس ١٨٤٣، ثمانية عشر جلسة^(٧١)، تخللتها، كما تبين لنا أيضاً، مشاكل بين العثمانيين والإيرانيين ومشادات بين وفديهما خلال عملية التفاوض كادت تؤدي إلى قطعها لولا تدخل الوسيطين البريطاني والروسي لتسوية الخلافات بينهما، بغية الاستمرار في عملية التفاوض والحيلولة دون تأزم الأوضاع بين الدولة العثمانية وإيران إلى أعلى من الحد الذي بلغته آنذاك.

ففي آذار سنة ١٨٤٤ تعطلت المفاوضات، وانتقل بعدها رؤساء الوفود المشاركة فيها، دون بقية الأعضاء، إلى أوربا لبعض الوقت، حرصاً على عدم انقطاعها كلياً فيما يبدو، وذلك على أثر ما يصفه لوريمر بـ " الوقاحة التي أبداها المندوب التركي أنور بيه نحو طلب زميله الإيراني ميرزا تقي خان بالسماح للشبيعة ببناء مساجد خاصة لهم في تركيا "^(٧٢)، أي في الدولة العثمانية. وفي سنة ١٨٤٦ حدثت مشكلة أخرى كان سببها، على ما يذكر المؤرخ الإيراني علي أصغر شميم، كفاءة وحنكة رئيس الوفد الإيراني الميرزا تقي خان ونجاحه في مهمته التفاوضية، مما حدا بالعثمانيين على التأمير عليه، فألبت بعض قياداتهم قاضي أرضروم والرأي العام فيها ضد الإيرانيين بحجة قيام أحد أعضاء الوفد الإيراني بالاعتداء على مواطن من سكان مدينة أرضروم^(٧٣). وعلى أثر ذلك هاجم عدد من سكان المدينة مقر إقامة الوفد الإيراني، وقاموا بقتل رجلين من أعضاء الوفد، وجرحوا آخرين كان من بينهم الميرزا تقي خان رئيس الوفد، مما اضطره إلى أن يأمر جنوده بالتصدي للمهاجمين. إلا أن المؤرخ شميم يقرر، في الوقت نفسه، أن القائد العسكري لمنطقة أرضروم بحري باشا توجه مع عدد كبير من جنوده - بعد أن سحب سلاحهم لكي لا ينضموا إلى المهاجمين - لحماية الوفد الإيراني^(٧٤)، وتمكن، بعد أن جرح هو شخصياً، من أن يقنع قاضي منطقة أرضروم بتفريق المهاجمين. وطلب بحري باشا من الميرزا تقي خان وأعضاء الوفد الإيراني الانتقال إلى معسكره خارج المدينة للإقامة فيه. ويبدو أن والي أرضروم لم يكن راغباً في انتقال الوفد الإيراني للإقامة خارج المدينة دون أن يشير إلى هذه الرغبة صراحة، فقد طلب من رئيس الوفد الإيراني أن يرتدي هو وأعضاء وفده الزي العثماني الخاص بمنطقة أرضروم إذا أرادوا الإقامة خارج المدينة لكي لا يتعرضوا لاعتداء (الجماهير) مرة أخرى أثناء مسيرهم عبر شوارع مدينة أرضروم. ولما لم يوافق الميرزا تقي خان على ذلك بقي الوفد الإيراني في مقر إقامته في المدينة. وتجاوز الطرفان بعد ذلك تلك الأزمة بعد أن دفعت الحكومة العثمانية دية الرجلين الإيرانيين اللذين قتلوا خلال الهجوم على مقر الوفد الإيراني^(٧٥).

ويبدو أن التعاطف الذي لاقاه الوفد الإيراني من القائد العسكري لمنطقة أرضروم، ومن آخرين من السياسيين والدبلوماسيين العثمانيين الذين لم يكونوا راضين عما لاقاه أعضاء هذا الوفد على يد (الغوغائيين)، ويعدونه إساءة لسمعة الدولة العثمانية، كان دافعاً للميرزا تقي خان رئيس الوفد الإيراني لتوظيفه في تحقيق مكاسب لبلاده، وحث الجانب العثماني على الإسراع بالموافقة على مسودة المعاهدة التي كانت على وشك الاستكمال عندما هوجم مقر الوفد الإيراني^(٧٦). كذلك تبين للأطراف الأربعة المشاركة في مفاوضات أرضروم جميعها، في خضم تلك الحوادث والمشاكل، وقابلية الخلافات بين العثمانيين والإيرانيين أن يتوالد بعضها من رحم البعض الآخر بسرعة، أن الإسراع بعقد معاهدة تحمل بعض الحلول للمشاكل والخلافات العثمانية الإيرانية، أفضل من الانتظار لإيجاد حلول لجميع المشاكل والخلافات بينهما، التي ربما لا يمكن بلوغها في المدى المنظور، لاسيما وأن المشكلة الرئيسة للمفاوضات، وهي وضع خارطة دقيقة للحدود بين الدولة العثمانية وإيران، لم تجد لها الأطراف المتفاوضة حلاً، إذ هي تحتاج " إلى وقت طويل للبت فيها حتى يمكن أن يرسم خط واضح بين الدولتين يقضي على أي نزاع في المستقبل ويحدد تبعية كل

عشيرة على وجه الدقة" (٧٧). ومن ثم فقد عقدت هذه المعاهدة، التي أنهت مشكلة المحمرة والسليمانية، ونصت على تشكيل لجنة تتولى مهمة رسم خارطة دقيقة للحدود، في ٣١ مايس ١٨٤٧ (٧٨).

ثالثاً: معاهدة أرضروم (١٨٤٧).. خطوة أولى نحو إقامة علاقات طبيعية

تأخر توقيع معاهدة أرضروم (الثانية) لحوالي شهرين، بعد أن أنجزتها الأطراف الأربعة المشاركة في المفاوضات واتفقت على توقيعها، ذلك أن الحكومة العثمانية أوعزت، في اللحظة الأخيرة التي كانت ستوقع فيها المعاهدة، إلى أنور بيك رئيس الوفد العثماني لمفاوضات أرضروم بالامتناع عن التوقيع على مسودة المعاهدة، مما أدى إلى تأخر توقيعها، الذي كان من المقرر أن يتم في الأسبوع الأول من شهر نيسان ١٨٤٧، إلى ٣١ مايس سنة ١٨٤٧. وكان السبب الذي حدا بالدولة العثمانية على اتخاذ هذا الإجراء، هو أنها كانت ترى أن بعض مواد مسودة المعاهدة بحاجة إلى توضيح يضمن حقوقها في التعامل مع إيران، ويحول دون أية تأويلات لنصوص المعاهدة قد تصدر عن الحكومة الإيرانية في المستقبل. وترتب على ذلك قيام محمد أمين عالي باشا ناظر الخارجية العثمانية بتقديم مذكرة، بالنيابة عن الباب العالي، في ١١ نيسان ١٨٤٧ بهذا الشأن إلى سفيري الدولتين الوسيطتين في مفاوضات أرضروم.. بريطانيا وفرنسا في العاصمة العثمانية. وجاء في المذكرة أن الحكومة العثمانية على استعداد لإصدار أوامرها إلى أنور بيك بالتوقيع على مسودة المعاهدة على الفور بشرط أن تقدم الدولتان الوسيطتان، ممثلين بسفيريهما في استانبول، إيضاحات لبعض مواد المعاهدة المقترحة التي ترى الحكومة العثمانية أنها غير واضحة كما ينبغي مما قد تتعرض لتأويلات من الجانب الإيراني في المستقبل، فبادر السفيران إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة العثمانية أوضح فيها بعض نصوص مسودة المعاهدة التي كانت تطلب الحكومة العثمانية توضيحات لها، دون أن يعلم الإيرانيون بمضمون المذكرة إلا بعد بضعة أشهر على تقديمها للحكومة العثمانية (٧٩)، الأمر الذي ساعد على بقاء بعض أبواب الخلافات العثمانية الإيرانية مفتوحة، ولم يؤد إبرام المعاهدة، الذي تم عقب ذلك، إلى غلقها بشكل نهائي.

وتتصدر بعض جوانب مسودة المعاهدة التي طلبت الحكومة العثمانية تفسيرات لها، في أربعة أمور، هي:

أولاً: استيضاح الباب العالي عما جاء في مسودة المعاهدة بشأن ترك مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر إلى إيران.. هل أن هذا يشمل الأراضي والموانئ العثمانية الواقعة خارج منطقة المحمرة؟

ثانياً: وبشأن ما ورد في مسودة المعاهدة عن العشائر الإيرانية التي يقطن قسم منها في أراضي إيران، وقسمها الآخر في أراضي الدولة العثمانية، تساءلت الحكومة العثمانية: هل هذا يعني أن القسم الذي يقطن في أراضيها سيكون خاضعاً لإيران؟ وهل لإيران الحق في أن تطالب فيما بعد بهذه الأراضي على أساس أن العشائر الموجودة فيها تابعة لها وخاضعة لحكمها؟

ثالثاً: واستوضح الباب العالي عما جاء في المادتين الأولى والرابعة من مسودة المعاهدة بشأن تنازل الحكومتين العثمانية والإيرانية عن التعويضات المالية التي تطالب بها كل واحدة منهما الأخرى، على أن يبقى حق المطالبة بالتعويضات للأفراد فقط من مواطني الدولتين، هل أن ذلك يمنح إيران الحق بإدخال التعويضات المالية التي كانت تطالب بها، أو بعضها، ضمن المطالبات الشخصية لمواطنيها؟ وبيّن الباب العالي أنه يعتقد أن التعويضات يجب أن تقتصر على الخسائر التي تكبدها مواطنون من كلا الدولتين، وأهمها الخسائر الناجمة عن هجمات قطاع الطرق مثلاً.

رابعاً: وكان الباب العالي يريد أن يستوضح أيضاً عن نوايا إيران بشأن إقامة تحصينات واستحكامات عسكرية جديدة على الضفة اليسرى لشط العرب. وكذلك عما تضمنته المادة

السابعة من مسودة المعاهدة التي تتعلق بالتعامل بالمثل بين الدولتين في موضوع تعيين القناصل، والتعامل مع مواطني كل دولة منهما لدى الأخرى.

وقد ردّ سفيرا الدولتين الوسيطتين في استانبول اللورد ويلسلي والمسيو تيتوف في ٢٦ نيسان ١٨٤٧ على استيضاحات عالي باشا بمذكرة أعربت عن ارتياحهما للاستعداد الذي أبدته الحكومة العثمانية لإبرام مسودة المعاهدة المتفق عليها في أروم كما هي فور تقديم التوضيحات التي طلبتها. وتضمنت مذكرة السفيرين تفسيراتهما للنقاط الأربع التي أثارها الباب العالي، دون أن يعلما الجانب الإيراني، كما ذكرنا، بمضمون مذكرتهما:

- فبشأن النقطة الأولى أشارت مذكرة السفيرين، إلى أن المرسي يقع مقابل ميناء المحمرة، وأن المرسي والميناء، وكلاهما على جانبي قناة الحفار، وكذلك جزيرة خضر أصبحت على وفق نصوص مسودة المعاهدة ضمن الأراضي الإيرانية. ولا يعني هذا أن الدولة العثمانية قد تخلت عن أية أراض أخرى في المنطقة، أو أية موانئ قد تقام فيها.
- أما بخصوص النقطة الثانية، أشار السفيران في مذكرتهما إلى أنه لا يحق لإيران تحت أي ذريعة كانت الادعاء بعائدية الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب، ولا بالأراضي الواقعة على الضفة اليسرى العائدة للدولة العثمانية (إلى الشمال من نقطة التقاء الحدود في شط العرب)، حتى في حالة إقامة بعض العشائر التابعة لإيران، أو أجزاء منها، في هذه الأراضي.
- وأشارت المذكرة، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من النقاط التي أثارها الباب العالي على مسودة المعاهدة، إلى أن المادة الأولى من هذه المسودة تشير صراحة إلى تنازل كلا الدولتين عن أية تعويضات مالية كانت تطالب بها إحداهما الأخرى، ولا سبيل لتفسير آخر بهذا الشأن. كما أن المادة الرابعة من مسودة المعاهدة تؤكد أن التعويضات المالية ستقتصر على الادعاءات الشخصية لمواطني الدولتين. وأضافت المذكرة أن لجنة خاصة ستشكل للنظر في مشروعية تلك الادعاءات، وحقيقة كونها ادعاءات شخصية لا تتعلق بما كانت تطالب به الدولة العثمانية وإيران، إحداهما للأخرى، من تعويضات مالية.
- وأوضح السفيران في مذكرتهما حول النقطة الرابعة، إلى أنهما يعتقدان أن تعهد كلا الطرفين.. العثماني والإيراني بعدم إقامة أية تحصينات عسكرية على ضفتي شط العرب يضمن دوام العلاقات السلمية بين دولتيهما الإسلاميتين، ويعزز حسن النوايا بينهما. كما أنهما لا يريان أن هناك مانعاً لدى الحكومة الإيرانية من الإضافة إلى مسودة المعاهدة ما يشير إلى أنها ستتعامل على وفق مبدأ المعاملة بالمثل بشأن التمثيل القنصلي العثماني في أراضيها، وبشأن التعامل مع المواطنين العثمانيين في إيران. وأعرب السفيران للباب العالي بأنهما يعتقدان أنه لا مانع من توقيع المعاهدة قبل التعرف على الرد الإيراني بشأن هذه النقطة، لأنه من الممكن إضافتها كملحق للمعاهدة فيما بعد^(٨٠).

تلقى السفيران البريطاني والروسي رسالة من ناظر الخارجية محمد أمين عالي باشا، مؤرخة في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٦٣ هـ = ١٥ مايس ١٨٤٧م، أعرب فيها عن ارتياح الباب العالي لما ورد من إيضاحات وتأكيدات في مذكرتهما حول النقاط التي أثارها الحكومة العثمانية على بعض نصوص مسودة المعاهدة. وورد في الرسالة أن السلطان العثماني، لثقتة بالدولتين الوسيطتين وبسفيريهما في استانبول، أصدر إرادته السامية بالإيعاز إلى مندوب الباب العالي في أروم أنور بيك بالتوقيع على مسودة المعاهدة دون إجراء أي تعديل عليها، على أن توافق الحكومة الإيرانية على ما جاء في مذكرة السفيرين البريطاني والروسي، ولا تقوم بتقديم أية ادعاءات تتعارض معها، وبخلاف ذلك فإن المعاهدة تعدّ ملغاة ولا قيمة لها^(٨١). وقد وقعت مسودة المعاهدة بعد ذلك - دون إشارة أي من المصادر التي بين أيدينا إلى علم الإيرانيين بكل ما جاء في مذكرة السفيرين - في أروم في ١٦ جمادى الآخرة ١٢٦٣ هـ = ٣١ مايس ١٨٤٧م^(٨٢)، من قبل أنور بيك رئيس الوفد العثماني والميرزا تقي خان رئيس الوفد الإيراني، وكذلك من قبل رئيسي الوفدين البريطاني

والروسي للمفاوضات بصفتها شاهدين على المعاهدة ومراقبين على تنفيذ موادها، على أن ترفع نسخ المعاهدة لتصديقها من قبل السلطان العثماني عبد المجيد والعاقل الإيراني محمد شاه^(٨٣). إلا أن عملية التصديق على المعاهدة وتبادل نسخها بين الدولة العثمانية وإيران استغرقت حوالي عشرة أشهر بدلاً من الشهرين اللذين نصت عليهما المعاهدة عند توقيعها في أرضروم. وكما قد يبدو واضحاً فإن هذا التأخير في التصديق على المعاهدة وتبادل نسخها بين الدولتين، يشير إلى عدم اقتناع إيران بكل ما ورد في المذكرة الإيضاحية التي أجاب بها السفيران البريطاني والروسي في العاصمة العثمانية استانبول على بعض جوانب مسودة المعاهدة التي طلب الباب العالي من السفيرين تفسيرات لها، والتي يبدو أن الحكومة الإيرانية لم تعلم بمضمونها - مضمون المذكرة - أو معظمه إلا بعد بضعة أشهر من تقديمها. فضلاً عما كانت تعده إيران تجاوزات من قبل الميرزا محمد علي خان لحدود مهمته التي كلف بها، وهي تبادل نسخ معاهدة أرضروم مع الدولة العثمانية بعد مصادقة السلطان العثماني عليها. وتمثل ذلك التجاوز بقيام الميرزا محمد علي خان بتأييد ما ورد في المذكرة التي رفعها السفيران البريطاني والروسي إلى الباب العالي والتصديق عليها. وكان العاقل الإيراني محمد شاه قد عين الميرزا محمد علي خان، النائب الأول في وزارة الخارجية الإيرانية سفيراً لإيران في باريس، وكلفه، وهو في طريقه إلى العاصمة الفرنسية، بأن يتبادل في استانبول نسخ معاهدة أرضروم مع العثمانيين بعد مصادقة السلطان عليها، وكتب رسالة بذلك إلى السلطان عبد المجيد^(٨٤)، وحمل الميرزا محمد علي خان رسالة بهذا المعنى أيضاً من الصدر الأعظم الإيراني ميرزا أقاسي إلى محمد رشيد باشا الصدر الأعظم العثماني^(٨٥). وعند وصوله إلى استانبول طلب منه السفيران البريطاني والروسي المكوث فيها لبعض الوقت ريثما تتم عملية التصديق على المعاهدة. إلا أن غرضهما الحقيقي، كما تشير بعض المصادر الفارسية، كان تأخير وصوله إلى باريس في مسعى منهما لعرقله مسيرة العلاقات السياسية والتجارية التي كانت تتنامى بسرعة آنذاك بين إيران وفرنسا^(٨٦). وأثناء إقامته في استانبول عرض عليه بعض موظفي الخارجية العثمانية موضوع عدم وضوح بعض نصوص المعاهدة من وجهة نظر الحكومة العثمانية، وطلبوا منه تصديق ما جاء في المذكرة التي رفعها السفيران البريطاني والروسي إلى الباب العالي بغرض توضيح تلك النصوص، فرفض ذلك لأنه لا يملك، كما قال، أية صلاحية من حكومته بهذا الخصوص، إلا أنه عاد ووافق بعد أن دفعت له رشوة مقدارها أربعة آلاف تومان إيراني بعنوان (هدية سلطانية)، كما يؤكد بعض المؤرخين الإيرانيين، مثل لسان الملك سبهر في كتابه ناسخ التواريخ^(٨٧)، ومحمد رضا نصيري في تعليقاته على وثائق العهد القاجاري في إيران التي قام بنشرها^(٨٨).

قام الميرزا محمد علي خان بكتابة رسالة في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨ إلى السفيرين البريطاني والروسي في العاصمة العثمانية استانبول، أعرب فيها عن موافقته على النقاط الثلاث الأولى من الإيضاحات التي قدمها السفيران إلى الباب العالي. أما بخصوص النقطة الرابعة، فذكر في رسالته أنه لا مانع لديه أن يُدرج في المادة السابعة من المعاهدة ما يشير إلى موافقة إيران على العمل بقاعدة المعاملة بالمثل لقناصل الدولة العثمانية ومواطنيها في الأراضي الإيرانية. وذكر أيضاً بأن العاقل الإيراني محمد شاه يوافق على عدم إقامة أية تحصينات عسكرية على الضفة اليسرى من شط العرب طالما أن الدولة العثمانية لا تقوم بعمل مماثل على الضفة اليمنى^(٨٩).

وعلى أثر رسالة الميرزا محمد علي خان تبودلت نسخ معاهدة أرضروم (الثانية) في استانبول في ٢١ آذار ١٨٤٨^(٩٠) بعد مصادقة السلطان العثماني عليها. وعاد الميرزا محمد علي خان، الذي كان مقرراً أن يغادر إلى باريس سفيراً لبلاده في فرنسا، من استانبول إلى إيران بسبب وفاة محمد شاه حاملاً معه نسخة من المعاهدة التي وقعها السلطان العثماني عبد المجيد، ومعها المذكرة الإيضاحية التي رفعها السفيران البريطاني والروسي في استانبول إلى الباب العالي، والتي وافق عليها الميرزا محمد علي خان برسالته المؤرخة في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨. فتعرض

للتحقيق من قبل حكومته بعد وصوله إلى طهران لأنه لم يكن مخولاً بالموافقة على ما جاء في المذكرة الإيضاحية. ولم تصادق الحكومة الإيرانية إلا على نصوص المعاهدة التي وقعت في مدينة أرضروم^(٩١)، الأمر الذي أوجد المناخ الملائم لاستمرار شيء من التوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية لأكثر من نصف قرن قادم آخر بعد توقيع معاهدة أرضروم الثانية، وإن كانت هذه المعاهدة أزاحت شيئاً كثيراً آخر منه.

ويبدو لنا أن هذا القدر من التوتر – وإن كان محدوداً – الذي بقى يطفوا على سطح العلاقات العثمانية الإيرانية بين حين وآخر لعدة عقود بعد إبرام معاهدة أرضروم الثانية، وهو توتر يتعلق بالدرجة الأولى بمشاكل الحدود التي ورثها العراق المعاصر عن الدولة العثمانية عقب زوال الحكم العثماني عنه، كان من صنع السياسة الاستعمارية البريطانية. فقد كانت المذكرة الإيضاحية للسفيرين البريطاني والروسي في استانبول، التي سبق أن أشرنا إليها، نتاج بريطاني خالص، وإن قدمت للحكومة العثمانية كمذكرة مشتركة للجانبين الروسي والبريطاني. ولعب في بلورة هذه المذكرة بصيغتها التي تنذر بتفجر المشاكل في المستقبل بين الدولة العثمانية وإيران، لأنها وافقت تفسيرات الحكومة العثمانية لبعض نصوص مسودة معاهدة أرضروم، ومنحتها تأكيدات على إنفاذها دون علم الجانب الإيراني، ليس السفير البريطاني في استانبول اللورد ويلسلي فحسب، بل وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون نفسه. فقد وجه بالمرستون الدبلوماسية البريطانية نحو دعم موقف الدولة العثمانية في مفاوضات أرضروم، بحجة أن روسيا كانت تقف إلى جانب إيران فيها^(٩٢). وكان غرض بريطانيا من ذلك، فيما يبدو، هو إبقاء باب الخلافات موارباً بين الدولة العثمانية وإيران، دون غلقه نهائياً، كيما تبقى بريطانيا تتدخل في شؤون الدولتين معاً، لاسيما وأن إيالات العراق العثمانية كانت أكبر ساحة من ساحات الخلاف العثماني الإيراني، وهي آنذاك، أي في منتصف القرن التاسع عشر، منطقة نفوذ مهمة للبريطانيين، لهم فيها مصالح عديدة ومطامع مستقبلية أدت إلى استعمارها من قبل بريطانيا في نهاية المطاف.

تضمنت معاهدة أرضروم الثانية تسع مواد عالجت معظم المشاكل التي كانت تحول دون إقامة علاقات طبيعية، أو شبه طبيعية، بين الدولتين العثمانية والإيرانية بسبب الجذور التاريخية العميقة لتلك المشاكل من جهة، وصعوبات حل بعضها، كمشكلة تنقل العشائر عبر حدود الدولتين، من جهة أخرى. أما المشاكل التي كان يقتضي حلها مزيداً من الوقت ويتطلب آليات قانونية وتوثيقية وافية لا يمكن أن تنتهي خلال مدة قصيرة من الزمن كمشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين العثمانية والإيرانية، فقد أرست نصوص المعاهدة الأسس الكفيلة بحلها. وعلى الرغم من أن مشكلة الحدود لم تحل حلاً نهائياً شاملاً^(٩٣) حتى مع إرساء هذه الأسس، فإن جانباً مهماً وواسعاً من المشاكل بين الدولتين قد أنهى بفضل ما تضمنته المعاهدة من " تنازلات إقليمية متبادلة "^(٩٤)، لاسيما فيما يتعلق بالمشاكل الكبيرة الخاصة بمناطق زهاب والمحمرة والسليمانية.

تناولت المادة الأولى من المعاهدة موضوع التعويضات المالية التي كانت تطالب بها الأخرى كل من الدولتين العثمانية وإيران، فنصت على أن تتنازل كلا الدولتين عن مطالبتهما بالتعويضات، على أن لا يشمل هذا التنازل الادعاءات الشخصية بالتعويضات المالية الخاصة بالأفراد من مواطني الدولتين، والتي عالجتها المادة الرابعة من المعاهدة. وعلى وفق هذه المادة، فقد تخلت إيران عن مطالبتها الدؤوبة والملحة للدولة العثمانية التي استمرت لعقد من الزمان بتعويضها عن هجوم والي بغداد علي رضا باشا اللاط سنة ١٨٣٧ على مدينة المحمرة، وكذلك ما كانت تطالب به من تعويضات جراء اقتحام قوات والي بغداد نجيب باشا لمدينة كربلاء سنة ١٨٤٣. وتشير المصادر الفارسية إلى أن الضغوط التي مورست على إيران من قبل الدولتين الوسيطتين في مفاوضات أرضروم بريطانيا وروسيا، اضطرتها إلى التنازل عن التعويضات المالية التي كانت تطالب بها الدولة العثمانية^(٩٥).

وتطرقت المادة الثانية إلى المناطق التي استمر التنزع عليها بين الدولة العثمانية وإيران لمدة طويلة، وهي مناطق زهاب والسليمانية والمحمرة، فعالجتها بالشكل الذي ارتضى به الطرفان المتنازعان، والذي يقوم على أساس من التقاسم والتنازل المتبادل. جدير بالذكر أن ذلك لم يمنع من استمرار بعض مشاكل الحدود في هذه المناطق نفسها، والتي كانت بأجمعها تقع ضمن إيالات العراق العثمانية، الأمر الذي أورث الدولة العراقية بعد قيامها عقب زوال الحكم العثماني تلك المشاكل، وسواها من إرث الخلافات العثمانية الإيرانية.

قسمت منطقة زهاب المتنازع عليها، على وفق هذه المادة، بين الدولة العثمانية وإيران، فألحق قسمها الشرقي (الجبلي) بإيران، وضم قسمها الغربي (السهلي) إلى أراضي الدولة العثمانية. ونصت المادة نفسها على تنازل إيران عن ادعائها بمدينة السليمانية ومنطقتها، وعلى تعهدتها بشكل رسمي بأن لا تتجاوز على هذه المنطقة ولا تتدخل في شأن الحكم العثماني لها. وذلك مقابل الاعتراف الرسمي العثماني بخضوع المحمرة إلى إيران بشكل تام، ويشمل ذلك مدينة المحمرة .. ميناءها ومرساها وجزيرة خضر، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب كافة، والتي تقطنها عشائر معترف بأنها من رعايا إيران. وأعطت هذه المادة الحق للسفن الإيرانية بالملاحة في شط العرب بحرية تامة من مصبه في البحر إلى نقطة التقاء حدود إيران مع الدولة العثمانية شمالاً في شط العرب نفسه.

أما المادة الثالثة، فقد ذكرت فيها الدولتان المتعاهدتان على أنهما اتفقتا على تشكيل لجنة تمثلهما معاً، تضم خبراء ومهندسين لتقوم بتعيين الحدود بينهما على وفق ما أقرته المادة الثانية (السابقة) من المعاهدة.

وذكرت المادة الرابعة أن الدولة العثمانية وإيران ستعيان لجنة مشتركة للنظر في القضايا التي سببت ضرراً لإحدى الدولتين بعد تاريخ قبولهما للمقترحات الخاصة التي وضعتها في جمادى الأولى ١٢٦٣ هـ = مايس ١٨٤٥م، لجنة حل المنازعات التي شكلت من قبل الدولتين الوسيطتين، وتسويتها تسوية ودية عادلة. ولكي تقوم هذه اللجنة أيضاً بالبت بالقضايا المتعلقة برسوم المراعي التي كانت تطالب بها إيران الدولة العثمانية كديون عن سنوات سابقة وتسويتها أيضاً. وقد سبق القول إن المذكرة الإيضاحية التي قدمها السفيران البريطاني والروسي قبل توقيع معاهدة أرضروم، دون علم إيران، قد حددت هذه المطالبات المالية بالادعاءات الشخصية لمواطني الدولتين دون حكومتيهما.

وتطرقت المادة الخامسة إلى قضية تبادل المجرمين والفارين بين الدولتين، وموضوع اللاجئين السياسيين الإيرانيين في الدولة العثمانية، والذين كان جميعهم، أو غالبيتهم العظمى من الأسرة القاجارية الحاكمة في إيران، فنصت على وجوب أن تسلم أي دولة منهما المجرمين الفارين إليها من الأخرى حينما تطالبها بذلك، تفعيلاً لما ورد في المادة الرابعة من معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت سنة ١٨٢٣. وتعهدت الدولة العثمانية في هذه المادة بحصر إقامة اللاجئين السياسيين من أمراء الأسرة القاجارية الإيرانية الحاكمة في مدينة بورصة، وإجبارهم على عدم مغادرتها، وعدم السماح لهم بالاتصال مع أتباعهم داخل إيران، أو إقامة علاقات سرية معهم، أو العودة خلسة إلى إيران.

وأكدت المادة السادسة من المعاهدة ما ورد في المادة الثانية من معاهدة أرضروم الأولى (١٨٢٣)، بشأن استيفاء رسوم كمركية مقدارها ٤% نقداً أو عيناً من قيمة البضائع التي يدخلها التجار الإيرانيون إلى الدولة العثمانية، دون أية زيادة.

وتعهدت الحكومة العثمانية في المادة السابعة بالعمل على سلامة التجار والزائرين الإيرانيين للبلاد العثمانية، لاسيما المتوجهين منهم للأماكن المقدسة، واحترامهم وحفظ أموالهم وأعراضهم، والحيلولة دون تعرضهم لأي ظلم قد يلحق بهم، أو أية مضايقات مهما كان مصدرها. وتعهدت كذلك بالسماح لإيران بفتح قنصليات لها في الدولة العثمانية، في الأماكن التي تتطلب وجود

تمثيل دبلوماسي إيراني لرعاية مصالح التجار والمواطنين الإيرانيين، باستثناء مكة المكرمة والمدينة المنورة. مع التأكيد على أن الحكومة العثمانية ستعامل القناصل الإيرانيين باحترام، وتمنحهم الامتيازات التي تقدمها لقناصل بقية الدول. ونصت المادة نفسها على أن تتعهد الحكومة الإيرانية بالتعامل على وفق القاعدة نفسها- التعامل بالمثل - مع التجار والمواطنين العثمانيين الذين يزورون إيران. وأن تسمح للحكومة العثمانية بفتح قنصليات لها في المناطق الإيرانية على وفق الحاجة لذلك، وتعامل القناصل العثمانيين بالطريقة نفسها التي تعهدت باتباعها الحكومة العثمانية مع القناصل الإيرانيين.

ونصت المادة الثامنة على أن تتعهد الدولتان العثمانية والإيرانية بحفظ الأمن والنظام في المناطق الحدودية بينهما للحيلولة دون قيام بعض المجاميع العشائرية بالسرقات وأعمال السلب والقتل وقطع الطرق في جانب من الحدود، والفرار إلى الجانب الآخر للاحتماء به، وذلك عن طريق إقامة مخافر حدودية في المناطق التي تكثر فيها هذه الأعمال، وتكثيف الدوريات العسكرية فيها. أما بالنسبة للعشائر المتنقلة عبر حدود الدولتين التي ليست لها جنسية عثمانية أو إيرانية محددة، فتترك حرة، على وفق ما ورد في هذه المادة، في اختيار إحدى الدولتين .. إيران أو الدولة العثمانية للاستقرار فيها استقراراً دائماً. إلا أن العشائر المتنقلة التي من المعروف أنها تابعة لإحدى الدولتين، فتجبر على العودة للإقامة فيها إذا كانت تقيم عند توقيع المعاهدة في أراضي الأخرى.

وإذ مضمون المادة التاسعة (الأخيرة) حول التزام الدولتين العثمانية والإيرانية بجميع بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة بينهما، وبخاصة معاهدة أرسروم التي عقدت سنة ١٨٢٣، ما لم يرد في هذه المعاهدة ما يلغي بعض تلك البنود أو يعدلها. وتضمنت هذه المادة فقرة ختامية أشارت إلى أن العمل بهذه المعاهدة سيكون بعد تبادل نسخها بين الدولتين، على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على الشهرين^(٩٦).

الهوامش

- (١) [تاريخ جودت]، اثر خامه احمد جودت، جلد ثاني عشر، در سعادت، مطبعة عثمانية ده طبع اولمشدر، سنة ١٣٠١، ص ٢٨١-٢٨٤.
- (٢) للتفاصيل عن حملة والي بغداد علي رضا باشا اللاظ على المحمرة تراجع: الزهيري، رنا عبد الجبار حسين، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد ٢٠٠٥، ص ٧١-٧٧.
- (٣) طلبت إيران تعويضاً مقداره ٢.٥ مليون تومان إيراني، إلا أن العثمانيين وافقوا على دفع ثلاثمائة ألف تومان فقط. شميم، على أصغر، إيران در دوره سلطنت قاجار، قرن سيزدهم ونيمه اول قرن چهاردهم، جاب سوم، انتشارات زرياب، تهران ١٣٨٤، ص ٣١١.
- (٤) همانجا، ص ٣٠٩-٣١٠.
- (٥) للتفاصيل: لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٤، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة (د. ت)، ص ٢٠٢٣-٢٠٢٤؛ العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٧، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٥، ص ٤٨؛ نوار، عبد العزيز سليمان، الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩١، ص ٣٩٦-٣٩٩.
- (٦) شميم، همان مأخذ، ص ٣١٠.
- (٧) لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢٤.
- (٨) ورهram، دكتور غلامرضا، نظام سياسي وسازمانهای اجتماعي ایران در عصر قاجار، مؤسسه انتشارات معين، تهران ١٣٦٧، ص ٦٠.
- (٩) عن وجهة النظر العثمانية بشأن السليمانية يراجع: جودت، عينا كجن اثر، ص ١٥٤؛ راسم، احمد رسلمي وخريطه لي عثمانلي تاريخي، درنجي جلد، برنجي طبع، إقبال كتيبخانه سي، مطبعة أبو الضيا، قسطنطينه ١٣٣٠-١٣٢٨، ص ١٦٢١-١٦٢٣.
- (١٠) لتفاصيل أكثر عن المشاكل والخلافات العثمانية الإيرانية حتى أواخر سنة ١٨٤٣، يراجع: راسم، عينا كجن اثر، ص ١٦٦٤-١٦٦٥؛ لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢٣-٢٠٢٤؛ نوار، سبق ذكره ص ٣٩١-٣٩٩.

- (١١) معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، جريدهٔ عسكريه مطبوعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول ١٢٩٧، ص١-٢؛ تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص٢٦٦-٢٦٨.
- (١٢) تراجع مادة (اساس) من مواد هذه المعاهدة، وكذلك بقية موادها وشروطها وملاحقها، في الكوكوكلى، الشيخ رسول، دوحه الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، مطبوعة أمير، قم ١٤١٣، ص٧٥-٧٦؛ الضابط، شاکر صابري، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد ١٩٦٦، ص٤٨-٤٩.
- (١٣) للإطلاع على بنود المعاهدة يراجع: معاهدات مجموعه سى، ايكنجى جلد، جزؤ ١، حقيقت مطبوعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول ١٢٩٤، ص٣٠٨-٣١٢.
- (١٤) تنظر بنود المعاهدات في: معاهدات مجموعه سى، اوچنجى جلد، عينا گچن اثر، ص١-٥.
- (١٥) قايا، ديلك، كربلاء في الأرشيف العثماني.. دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦، ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت ٢٠٠٨، ص٢٤٥.
- (١٦) المرجع والصفحة أنفسهم.
- (١٧) ينظر: نوار، سبق ذكره، ص٣٩٧-٣٩٨.
- (١٨) شميم، همان مآخذ، ص٣١١.
- (١٩) ورد هذا الرقم في الوثيقتين اللتين نشرهما سنان معروف أوغلو، في كتابه: العراق في الوثائق العثمانية، دار الشروق، عمان ٢٠٠٦، ص١٩٥-١٩٧، ٢٣٥-٢٣٧، وهما من الوثائق المحفوظة في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية في استانبول.
- (٢٠) الوثيقتان أنفسهما، وقارن مع:

Basbakanlik Osmanli Arsivi, Mesail –I Muhimme(Kerbela) 1831,
Lef: 21a, 8Ca 1258.

سنشير فيما بعد إلى الأرشيف العثماني في استانبول التابع لرئاسة الوزراء التركية بالرمز: B.O.A.، وإلى مجموعة الوثائق المصنفة فيه تحت عنوان: مسائل مهمة (كربلاء)، بالرمز: MM.K. والتي اعتمدنا على نسخ مصورة منها كانت محفوظة في معهد الدراسات القومية والاشتراكية (المغى)- الجامعة المستنصرية.

- (٢١) ورهram، همان مآخذ، ص٦٠.
- (٢٢) B.O.A., MM.K1838, Lef: 10, Temmuz 1843.
- (٢٣) B.O.A., MM.K1833, Lef:1, 7S 1259.
- (٢٤) لوريمر، سبق ذكره، ص١٩٩٥.
- (٢٥) B.O.A., MM.K1833, Lef:4, 19 M 1259.
- (٢٦) قايا، سبق ذكره، ص٢٠٢.
- (٢٧) B.O.A., MM.K1835, Lef: 2, 16S 1259.
- (٢٨) Aynen Eser.
- (٢٩) شميم، همان مآخذ، ص٣١١-٣١٢.
- (٣٠) همانجا؛ قايا، سبق ذكره، ص٢٢٣.
- (٣١) B.O.A., MM.K1836, Lef: 6, 23R 1259.
- (٣٢) قايا، سبق ذكره، ص٢١٦.
- (٣٣) B.O.A., MM.K1840, Lef : 2.
- (٣٤) B.O.A., MM.K1838, Lef: 10, 13 Temmuz 1843.
- (٣٥) يمكن الرجوع بهذا الشأن إلى مذكرتين رفعهما السفير البريطاني في استانبول إلى الخارجية العثمانية، وإلى مذكرة مماثلة بعث بها السفير الروسي إلى الخارجية العثمانية، ومذكرتين بالمعنى نفسه رفعها إلى السلطات العثمانية المعنية القنصل البريطاني في تبريز عن طريق مرجعياته، وكذلك القنصل الروسي في طوسوس.
- B.O.A., MM.K1840, Lef: 3, 6 Agustos 1843, lef: 4, 19 Agustos
1843, 1838, Lef: 9, 1 Temmuz 1843; 1839, Lef: 2, Agustos, 1843.
- (٣٦) قايا، سبق ذكره، ص٢١٨.
- (٣٧) B.O.A., MM.K1837, Lef: 2, 13R 1259.
- (٣٨) لوريمر، سبق ذكره، ص١٩٩٤، ٢٠٣١-٢٠٣٢.

- (٣٩) ينظر: المشايخي، علي خضير عباس، إيران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٧، ص ٧٦.
- (٤٠) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢٥.
- (٤١) تشير الوثائق العثمانية إلى أن هذا التقرير هو الذي وضع تحت يد المفاوض العثماني في أرضروم.
B.O.A., MM.K1834, Lef: 3, 23Ra 1259.
- (٤٢) نوار، سبق ذكره، ص ٤٠١.
- (٤٣) المرجع والصفحة أنفسهم. وقارن مع ما أورده بهذا الشأن: لوريمر، سبق ذكره، ص ١٩٩٧.
- (٤٤) قايا، سبق ذكره، ص ٢١٩.
- (٤٥) ورهرام، همان مأخذ، ص ٦٠-٦١.
- (٤٦) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص ٢١٨.
- (٤٧) B.O.A., MM.K1838, Lef: 2, 27Ca 1259.
- (٤٨) نوار، سبق ذكره، ص ٤٠٤.
- (٤٩) نفسه، ص ٤٠٢-٤٠٤.
- (٥٠) نفسه، ص ٤٠٣.
- (٥١) إسناد ومكاتبات تاريخي إيران (قاجاريه)، به اهتمام دكتور محمد رضا نصيري، جلد دوم، از ١٢٣٩ تا ١٢٦٣ هـ زق، جاب اول، جاب از مؤسسه كيهان، تهران ١٣٦٨. سند شماره ١٠٦ (سواد فرمان محمد شاه به ميرزا تقى خان وزير نظام)، ص ٢١٣-٢١٤.
- سنشير إلى الوثائق هذه، الخاصة بالعهد القاجارى في إيران والتي نشرها الأكاديمي الإيراني محمد رضا نصيري بعدة أجزاء، فيما بعد بالاختصار: اسناد قاجاريه.
- (٥٢) B.O.A., MM.K1839, Lef: 3.
- (٥٣) ينظر: قايا، سبق ذكره، ص ٢٥٤-٢٥٥.
- (٥٤) B.O.A., MM.K1837, Lef: 2, 13R 1259.
- (٥٥) يمكن مراجعة الوثائق - الرسائل الموجهة إلى الصدارة - الآتية كأمثلة على ما أوردها:
B.O.A., MM.K1837, Lef: 7, 14R 1259; 1836, Lef: 6, 23Ra 1259; 1836, Lef: 11, 20 S1259; 1840, Lef: 19, 2 Ca 1259.
- (٥٦) تراجع كمثال على هذه المطالعات الوثيقتان:
B.O.A., MM.K1839, Lef: 8, 1259; 1838, Lef: 11, 1259.
- (٥٧) تبوأ الميرزا تقى خان ١٢٢٠-١٢٦٨هـ (١٨٠٦-١٨٥٢)، الذي كان يعرف عندما كان يرأس الوفد الإيراني لمفاوضات أرضروم بـ (وزير نظام)، مناصب رفيعة في الدولة القاجارية، وأصبح صدراً أعظم لناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، وعرف بلقب جديد هو (أمير كبير). كانت له إصلاحات مالية وسياسية وثقافية عديدة خلال صدارته، إلا أن كثرة حاسديه والوشايات عنه أدت إلى اغتياله في منتجع (فين) بمدينة كاشان. اسناد قاجاريه، سند شماره ٩٨، ص ٢٠٢-٢٠٣.
- (٥٨) ينظر الفرمان الذي أصدره محمد شاه لتعيين الميرزا تقى خان رئيساً للوفد الإيراني لمفاوضات أرضروم، المعنون: (سواد فرمان محمد شاه به ميرزا تقى خان)، وموضوعه: (شركت ميرزا تقى خان در كنفرانس ارزنه الروم. تاريخ: صفر ١٢٥٩)، في: إسناد قاجاريه، سند شماره ٩٨، ص ٢٠٢.
- (٥٩) للإطلاع على بعض تلك المراسلات: إسناد قاجاريه، سند شماره ٩٨، همانجا؛ سند شماره ١٠٥، ص ٢١٢؛ سند شماره ١٠٦، ص ٢١٣.
- (٦٠) إسناد قاجاريه، سند شماره ٩٩، نامه محمد خان مصلحتگزار دولت إيران در استانبول به: ملا عبد العزيز خان كارگزار دولت إيران در بغداد، ص ٢٠٤-٢٠٥.
- (٦١) B.O.A., MM. K1839, Lef: 3, 30 Temmuz 1259.
- (٦٢) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٣١؛ النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، دار المعارف، مصر ١٩٧١، ص ٦٠.
- (٦٣) لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٣١.
- (٦٤) أنفسهم.
- (٦٥) نفسه، ص ٢٠٣٢.
- (٦٦) المصدر والصفحة أنفسهم.
- (٦٧) أنفسهم.

- (٦٨) نفسه، ص ٢٠٣٣.
- (٦٩) جعفریان، رسول، حج گزارى ایرانیان در دوره قاجار (١٣١٠-١٣٤٤ ق)، به مناسبت برگزاري كنفرانس دين وجامعة در ايران دوره قاجار ١٤-١٧ شهريور ١٣٧٩، ص ١٠.
- (٧٠) ينظر: لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٣٣.
- (٧١) شميم، همان مأخذ، ص ٣١٢.
- (٧٢) لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢٥.
- (٧٣) شميم، همان مأخذ، ص ٢١٢؛ وقارن مع ما آورده علي الوردي عن المؤرخ الإيراني محمد زرندي حول سبب تأليب قاضي أرضروم والرأي العام فيها ضد الوفد الإيراني. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، مكتبة الصدر، قم ٢٠٠٤، ص ١٣٦.
- (٧٤) يذكر لوريمر أن الكولونيل ويليامز رئيس الوفد البريطاني لمفاوضات أرضروم "خاطر بحياته في سبيل إنقاذ المسئول الإيراني". لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢٥. كما أن المسيو تيتوف رئيس الوفد الروسي "بذل .. أقصى ما في وسعه لوضع حد لهذه العملية البشعة". شميم، همان مأخذ، ص ٣١٢.
- (٧٥) شميم، همانجا، ص ٣١٢-٣١٣.
- (٧٦) همانجا، ص ٣١٣.
- (٧٧) نوار، سبق ذكره، ص ٤٦.
- (٧٨) وهرام، همان مأخذ، ص ٦٠-٦١؛ لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢٦.
- (٧٩) ينظر: ادموندز، سي. جي، كرد و ترك و عرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧٤١، ص ١٢٣.
- (٨٠) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص ٢٢-٢٤؛ شميم، همان مأخذ، ص ٢١٦-٢١٩.
- (٨١) عينا اثر، ص ٣١.
- (٨٢) معاهدات مجموعه سي، اوچنجي جلد، عينا گچن اثر، ص ٥؛ إسناد قاجاريه، همان مأخذ، جلد سوم، از ١٢٦٤ تا ١٣٠٧ هـ. ق، چاپ اول، جاب وصحافي مؤسسه كيهان، تهران ١٣٧١، ص هفت.
- (٨٣) شميم، همان مأخذ، ص ٢١٣.
- (٨٤) إسناد قاجاريه، سند شماره ١١٢، نامه محمد شاه قاجار به سلطان عبد المجيد عثمانی، ص ٢٢١-٢٢٢.
- (٨٥) إسناد قاجاريه، سند شماره ١١٣، نامه حاجی ميرزا آقاسی به رشيد باشا صدر اعظم عثمانی، ص ٢٢٣-٢٢٤.
- (٨٦) شميم، همان مأخذ، ص ٢١٦.
- (٨٧) همانجا.
- (٨٨) إسناد قاجاريه، سند شماره ١١٢، توضيحات، ص ٢٢٢.
- (٨٩) تاريخ جودت، عينا گچن اثر، ص ٣٢.
- (٩٠) لوريمر، سبق ذكره، ص ٢٠٢؛ ادموندز، سبق ذكره، ص ١٢٤.
- (٩١) شميم، همان مأخذ، ص ٢١٨.
- (٩٢) عن دعم بريطانيا للدولة العثمانية في مفاوضات أرضروم، ينظر: قايا، سبق ذكره، ص ٢٢٣.
- (٩٣) وهرام، همان مأخذ، ص ٦١.
- (٩٤) آدموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج ٢، ترجمه عن اللغة الروسية الدكتور هاشم صالح التكريتي، مطبعة التعليم العالي، البصرة ١٩٨٩، ص ١٨٢.
- (٩٥) شميم، همان مأخذ، ص ٣٠٩.
- (٩٦) معاهدات مجموعه سي، اوچنجي جلد، عينا گچن اثر، ص ٥-٩؛ شميم، همان مأخذ، ص ٢١٣-٢١٦؛ ويمكن الرجوع إلى الترجمة العربية لمواد المعاهدة، في: الضابط، سبق ذكره، ص ٦٣-٦٦.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة: وهي الوثائق المعنونة بـ: مسائل مهمة (كربلاء)، المحفوظة في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية، بالأرقام:

- 1831, Lef: 21a, 8Ca 1258.
- 1833, Lef:1, 7S 1259; Lef: 4, 19 M1259.
- 1834, Lef: 3, 23 Ra 1259.
- 1835, Lef:2, 16 S1259.
- 1836, Lef: 6, 23 R1259; Lef: 11, 20 S 1259.

- 1837, Lef: 2, 13 R 1259; Lef: 7, 14 R 1259.
- 1838, Lef: 2, 27 Ca 1259; Lef: 9, 1 Temmuz 1843; Lef: 10, 13 Temmuz 1843; Lef: 10, Temmuz 1843; Lef: 11, 1259.
- 1839, Lef: 2, Agustos 1843; Lef: 3; Lef: 3, 30 Temmuz 1843; Lef: 8, 1259.
- 1840, Lef: 2; Lef:3, 6 Agustos 1843; Lef: 4, 19 Agustos 1843; Lef: 10, 2 Ca 1259.

ثانياً: الوثائق العثمانية والفارسية المنشورة

- معاهدات مجموعه سى، ايكنجى جلد، جزؤ ١، حقيقت مطبوعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول، سنه ١٢٩٤-١٣٠٧؛ اوجنجى جلد، جريدهٔ عسكريه مطبوعه سنده طبع اولنمشدر، استانبول، سنه ١٢٩٧.
- معروف أوغلو، سنان، العراق في الوثائق العثمانية.. الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦.
- إسناد ومكتبات تاريخي إيران (قاجارية)، به اهتمام: دكتور محمد رضا نصيري، جلد دوم، از ١٢٣٩ تا ١٢٦٣ هـ. ق، چاپ أول، چاپ از: مؤسسه كيهان، تهران ١٣٦٨؛ جلد سوم، از ١٢٦٤ تا ١٣٠٧ هـ. ق، چاپ أول، چاپ وصحافي مؤسسه كيهان، تهران ١٣٧١.

ثالثاً: الكتب بالتركية العثمانية والفارسية:

- راسم، أحمد، رسملى وخريطه لى عثمانلى تاريخي، ايكنجى جلد، برنجى طبع، شمس مطبوعه سى، استانبول ١٣٢٨-١٣٢٦؛ درنجى جلد، برنجى طبع، إقبال كتبخانه سى، مطبوعهٔ أبو الضياء، قسطنطينيه، ١٣٣٠-١٣٢٨.
- [تاريخ جودت]، مجلد ثاني عشر، اثر خامهٔ احمد جودت، در سعادت، مطبوعه عثمانيه ده طبع اولنمشدر، سنه ١٣٠١.
- كامل باشا، تاريخ سياسى دولت عليه عثمانيه، اثر صدر اسبق كامل باشا، جلد أول، جلد ثاني، مطبوعهٔ احمد إحسان، استانبول ١٣٢٧ سنهٔ هجريه- ١٣٢٥ سنهٔ ماليه.
- جعفریان، رسول، حج گزارى ایرانیان در دورهٔ قاجار (١٣١٠-١٣٤٤ ق)، به مناسبت برگزارى کنفرانس دين وجامعه در ایران دورهٔ قاجار ١٤-١٧ شهريور ١٣٧٩.
- شمیع، على اصغر، ایران در دورهٔ سلطنت قاجار، قرن سیزدهم ونیمهٔ أول قرن چهاردهم، چاپ سوم، انتشارات زریاب، تهران ١٣٨٤.
- ورهرام، دکتر غلامرضا، نظام سياسى وسازمانهاى اجتماعى ایران در عصر قاجار، مؤسسهٔ انتشارات معین، تهران ١٣٦٧.

رابعاً: الكتب العربية والمترجمة إليها

- آدموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج٢، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، مطبعة التعليم العالي، البصرة ١٩٨٩.
- آدموندز، سى. جى، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧١.
- الزهيري، رنا عبد الجبار حسين، إيالة بغداد في عهد علي رضا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- الضابط، شاکر صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد ١٩٦٦.
- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٥.
- قايا، ديلك، كربلاء في الأرشيف العثماني.. دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦، ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت ٢٠٠٨.
- الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، أعادت طبعه مطبعة أمير، قم ١٤١٣ هـ.
- لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة (د. ت).

- المشايخي، علي خضير عباس، إيران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٨٧.
- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، دار المعارف، مصر ١٩٧١.
- نوار، عبد العزيز سليمان، الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩١.
- الوردى، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٢، مكتبة الصدر، قم ٢٠٠٤.

**The Second Treaty of Arzroum between Ottoman State and Iran,
Study in Ottoman – Iranian relations during treaty's formation period
1843-1848**

Jamil Mousa An- Najjar

Assistant Professor

College of Education / AL- Mustansiriyah University

Abstract

This study deals with the treaty of Arzroum Signed between Ottoman State and Iran on May , 31st 1847 and ratified on March, 2nd

1848. This treaty was well- known as: Second treaty of Arzroum to distinguish it from earlier treaty contracted in the same city in 1823, holding the same(First treaty of Arzroum).

This study has not deals with the terms of the treaty only, but looks at the circumstances which led the two States to agree upon. So we have to focus on the international and regional circumstances that affected and accompanied Contacting.

Therefore, this study is divided into three sections. The first one dedicated to the relation between Ottoman State and Iran since 1832 when the first treaty Arzroum signed. This treaty was watershed in modern history of both States, because their great war were halted after that. However this treaty did not succeed in resolving all problems, particularly those of borders and trib movements. Thus, it is evident that a new treaty became inevitable.

The second section deals with Situation between Ottoman State and Iran during the period of negotiations that leads to the second treaty of Arzroum, which lasted about four years, in which England and Russia mediated. These negotiations faced many difficulties because of those Ottoman – Persian long conflicts outstandingly Karbala accident led by Najeeb phash, the governor of Ottoman Baghdad Ealyet.

As for the third section is devoted to study the text of the second treaty of Arzroum, and to analysis them. Also we discussed the problems raised by the Porte on the ambiguous clauses before Signing it, and the interpretation of two mediators, that were not known to the Iranian government. So, some problems remained unresolved.

Finally, this study is based on primary sources and documents published and unpublished, Ottoman and Persians, wherever is possible.